

نحو رؤية استراتيجية لتأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية في تونس

المعهد العربي لرؤساء المؤسسات

دراسة حول تأهيل
مسالك توزيع
المنتجات
الفلاحية في تونس

2026

تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية في تونس

تقديم:

يُعد قطاع الفلاحة في تونس من أهمّ الركائز الاقتصادية التي تساهم بشكل هام في الانتاج الوطني وتشغيل اليد العاملة، حيث يمثّل رافدًا أساسيًا للأمن الغذائي والمنافسة في الأسواق المحليّة والدوليّة. ومع تزايد الطلب على المنتجات الفلاحية على المستوى المحليّ والدوليّ، تبرز الحاجة الملحة لتحسين مسالك توزيع هذه المنتجات، التي تشهد العديد من الإشكاليّات التي تعوق وصولها إلى المستهلك بأعلى جودة وأقلّ تكلفة. ويتطلّب تحسين هذه المسالك تطويرا شاملا للبنية التحتيّة الخاصّة بالنقل والتخزين، إضافة إلى تقوية آليّات الرقابة وضمان الجودة.

يهدف برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية إلى معالجة هذه التحدّيات عبر تحديث المنظومة الحاليّة وتوفير الحلول اللوجستية الحديثة التي تقلّل من الفاقد وتضمن استدامة المنتجات. إذ تشير الدراسات إلى أنّ نسبة عالية من الفواكه والخضروات والمنتجات الفلاحيّة تُهدر بسبب نقص البنية التحتيّة الملائمة كالمستودعات المبرّدة ووسائل النّقل المجهّزة للحفاظ على الجودة إضافة الى ضعف البنية التحتيّة لأسواق ترويجها.

و تبعا لذلك، تهدف من هذه الدراسة إلى اقتراح حلول من شأنها معالجة الإشكاليّات سابقة الذكر من خلال تطوير الوسائل الكفيلة بضمان الحفاظ على المنتجات لأطول فترة ممكنة، و بالتّالي الحدّ من الخسائر المادية التي يتكبّدها الفلاحون و السعي الى تعزيز

الشفافية و العدالة في توزيع هذه المنتجات فضلا عن تعزيز آليات الرقابة على جميع مراحل التوزيع، من مناطق الانتاج إلى نقطة البيع، حيث يمثل هذا العنصر الأهم في نجاح برنامج التأهيل من خلال فرض قوانين صارمة حول مراقبة الجودة و تطوير نظم تتبّع المنتجات كي يتمكن المستهلك من التأكد من سلامة المنتج، كما يتمكن الفلاح من بيع منتوجه بأسعار عادلة، مما يساهم في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

وفضلا عن ذلك، تهدف الدراسة إلى تحفيز الفلاحين على تحسين انتاجهم عبر توفير دعم تقني وتدريبى يساعدهم على اتباع أساليب زراعية حديثة ومستدامة. وتوفّر فرصا جديدة للفلاحين لفتح أسواق تصديرية جديدة، مما يعزّز قدرة تونس على تصدير منتجاتها الفلاحية إلى أسواق دولية أكثر تنوعًا، ويسهم في تقليل الفجوة بين الانتاج المحلي والطلب العالمي.

ومن الجانب الاقتصادي، يُعتبر تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية خطوة أساسية نحو تحسين الاقتصاد الوطني، حيث تساهم هذه المبادرات في تقليص التكاليف المرتبطة بالنقل والتخزين، وبالتالي توفير أسعار أفضل للمستهلكين. كما أنّ تحسين هذه المسالك يساعد على الرفع من الانتاجية ويعزّز تنافسية المنتجات التونسية في الأسواق الدولية، خاصة في ظلّ الأزمات الاقتصادية العالمية التي تتطلّب مزيدًا من الكفاءة والابتكار في القطاعات الحيوية مثل الفلاحة.

ختامًا، يمكن القول إنّ برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية في تونس يمثل نُقْلة نوعية في تطوير هذا القطاع الحيوي، حيث يُسهم في تحسين كفاءة الانتاج و التوزيع و تعزيز الشفافية في الأسواق و دعم قدرة الفلاحين على المنافسة محليًا و دوليًا. و يعتمد النجاح في تنفيذ هذا البرنامج على تضافر الجهود بين الحكومة و المؤسسات الخاصة و الفلاحين بما يضمن تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لجميع الأطراف المعنية و يحقق في النهاية الأمن الغذائي للمستدام للمجتمع التونسي.

تقترح هذه الدراسة برنامجا لإعادة تأهيل هذه المسالك استنادا الى تحليل سير العمل الحالي ودور الفاعلين المتدخلين فضلا عن التحديات المؤسساتية والاقتصادية واللوجستية .

الفصل الأول : تحليل اقتصادي لمنظومة التوزيع في تونس

تضمن مسالك التوزيع تحقيق التلاؤم بأقل التكاليف بين عرض المنتجات وتحفيز الطلب عليها عبر الأنظمة اللوجستية المعتمدة بين المنتجين والمستهلكين (تجارة ، نقل، تخزين)، على عدة مستويات (بيع بالجملة او بنصف الجملة او بالتفصيل) سواء تم ذلك عبر القطاع المنظم او غير المنظم (المعرف بغياب النظام المحاسبي مهما كان شكله) .

في اقتصاد تنافسي تُحترم فيه القوانين ، تعمل مسالك التوزيع كألية تعديل أساسية بين الإنتاج الكمي والاستهلاك الفردي مع ترشيد التكاليف

1/تحليل شامل لمنظومة التوزيع في تونس:

يَقدم التحليل النظري مسالك التوزيع باعتبارها ألية فعالة لتحقيق النجاعة ، الا ان الواقع في تونس مختلف تماما: اخلالات هيكلية ، ممارسات مضاربة وهيمنة القطاع غير المنظم بما نتج عنه انحراف دور الوسيط من التعديل الى المضاربة .

في تونس ، لا يقتصر دور الوسيط دائما على ايصال المنتج بل يتحول أحيانا الى فاعل متحكم في السوق من خلال افتعال ندرة مصطنعة باعتماد التخزين المضاربي ،وعبر سحب منتجات أساسية أو واسعة الاستهلاك من المسالك القانونية .

كما يخلق الموزعون اختلالا مفتعلا بين العرض والطلب لرفع الأسعار مما يلحق ضررا مزدوجا : ضرر بالمنتج الذي يبيع بأسعار منخفضة وضرر بالمستهلك الذي يشتري بأسعار مرتفعة .

تنطبق هذه الممارسات على بعض المنتجات الطازجة او المستوردة غير تفاهمات وترتيبات بين الموزعين لاسيما على مستوى أسواق الجملة كما تطال عدد من السلع بالأسواق غير الرسمية مثل الموز او قطع الغيار. في الواقع الى جانب سوء أداء الأسواق المنظمة الخاضعة لسيطرة اقلية على العرض بعدة قطاعات ، يتميز الاقتصاد التونسي

بحجم كبير للقطاع غير منظم في مجال التوزيع وهو خارج عن اية رقابة وفي ظل وجود حوالي ثلث النشاط الاقتصادي ضمن القطاع غير المنظم (27.4 في المئة

من الناتج المحلي الإجمالي و44.8 في المئة من التشغيل حسب المعهد الوطني للإحصاء) ، تواجه تونس اقتصادا موازيا يضعف اليات التعديل التي تلجا اليها الدولة. ووفقا لنفس المصدر يسجل القطاع غير المنظم¹ مستويات مرتفعة بشكل خاص في المجال الفلاحي اذ يمثل أكثر من 89 في المئة من القيمة المضافة السوقية للقطاع.

علاوة على ذلك تمكن القطاع غير المنظم تدريجيا من التهكيل بفضل وسائل الاتصال الحديثة فاتحا بذلك المجال لبروز شبكات منظمة هدفها السيطرة على عمليات توزيع عدة منتجات واسعة الاستهلاك مثل الموز. وتؤثر هذه الشبكات على الأسعار عبر خفض تكاليف الوساطة والعمل خارج الإطار الضريبي والتنظيمي (ضريبة القيمة المضافة، الضرائب، الضمان الاجتماعي، مراقبة الجودة والمعايير الصحية) مما يمنحها ميزة تنافسية غير عادلة مقارنة بالفاعلين في القطاع الرسمي.

يكمن أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد الاقتصاد التونسي في التداخل بين المسالك الرسمية وغير الرسمية. فأحيانا يتم تحويل وجهة منتجات مدعمة من المسالك القانونية الى المسالك غير منظمة فيما تزيد عمليات التهريب عبر الحدود في الضغط على امدادات السوق الداخلية. كما يعتمد بعض الوسطاء الى توزيع المنتج نفسه في الوقت ذاته عبر المسالك الرسمية وغير الرسمية.

2/تحليل منظومة التوزيع حسب قطاعات النشاط:

يجب اجراء التحليل المشار اليه حسب قطاعات النشاط لتحديد حجم الخلل بكل قطاع والأطراف المتدخلة واقتراح حلول ملائمة وقابلة للتطبيق

1-هيكل استهلاك الاسر:

تكشف التقديرات الواردة بمسوحات اجراها المعهد الوطني للإحصاء سنوات 2010 و2015 و2021 ان 4 مجموعات من المنتوجات تشكل 80 في المئة من نفقات الاستهلاك لدى الاسر وتتوزع كما يلي:

-المنتجات الغذائية والتبغ:29 في المئة من النفقات

-السكن، المرافق، الأثاث، والصيانة: 25 في المئة

يعرف المعهد الوطني للإحصاء القطاع غير المنظم بأنه مجموعة من الكيانات الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات موجهة¹ للسوق ولا تمتلك سجلاً ضريبياً بالإضافة الى الكيانات التي لديها سجل ضريبي لكنها لا تمسك محاسبة منظمة

-النقل والاتصالات:17 في المئة

-الصحة والتعليم: 9 في المئة

اما البقية فتتوزع بين الملابس (7.4 في المئة) والمطاعم والنزل (4.6 في المئة) والترفيه (2.1 في المئة) و سلع وخدمات متنوعة (5.9 في المئة) .

هذه التقديرات لم تأخذ بعين الاعتبار سوى جزء من استطلاع عام 2021 الذي اجري خلال السنة الثانية من جائحة كوفيد وهي فترة شهدت زيادة في حصة الانفاق على الصحة والغذاء.

لذلك قام المعهد الوطني للإحصاء بتخفيض حصة الغذاء من 31.5 في المئة عام 2015 الى 29 في المئة في 2025. أي بانخفاض قدره 2.5 نقطة مقابل انخفاض طفيف بلغ 0.6 نقطة فقط بين 2010 و2015. ويسهم هذا التعديل في تخفيف اثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يعكس معدل التضخم خصوصا وان أسعار الغذاء ترتفع بوتيرة اسرع من أسعار باقي السلع والخدمات .

استطلاعات الاستهلاك - المعهد الوطني للإحصاء تونس

مجموعات المنتجات	الوزن الحالي أساس 2015 معدل	الوزن EC% 2010	الوزن EC% 2015	الوزن EC% 2021
المنتجات الغذائية والمشروبات	29,0	32,1	31,5	33,4
الملابس والأحذية	7,4	8,6	7,6	11,6
السكن والمرافق والأثاث والصيانة	25,0	28,9	30,3	27,4
الصحة والتعليم	9,0	10,8	11,6	12,7
النقل والاتصالات	17,4	14,4	13,7	11,0
المطاعم والفنادق والترفيه وغيرها	12,2	5,2	5,3	3,9
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

تظهر عملية مقارنة مع بعض البلدان ان نسبة الانفاق على الغذاء تبلغ 38 في المئة في المغرب وانها لا تتجاوز 16.8 في المئة في فرنسا (بما في ذلك التبغ) مع العلم ان الدخل القومي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي بلغ قبل عامين 4090 دولارا في تونس و4120 دولارا في المغرب و45160 دولارا في فرنسا .

2-هيكل الانفاق على الغذاء :

تتكون النفقات على الغذاء من:

*المنتجات الفلاحية والحيوانية الطازجة (غلال وخضراوات ولحوم واسماك) التي تمثل ما يعادل 13 في المئة من ميزانية الاسر

*المنتجات الغذائية التي خضعت لتحويل صناعي الى جانب المشروبات غير الكحولية التي تمثل حوالي 13 في المئة من ميزانيات الاسر

*التبغ والمشروبات الكحولية التي تمثل 2.8 في المئة من الميزانية

كلما تطورت البلاد وزاد الدخل الفردي ، تراجعت حصة الانفاق الاجمالية المخصصة للغذاء : فقد بلغت 46 في المئة عام 1990 ، ثم 42 في المئة عام 2000 لتصل الى 32.1 في المئة عام 2010 بينما لا تتجاوز النسبة 16.8 في المئة في فرنسا منها 2.5 في المئة مخصصة للتبغ والمشروبات الكحولية.

وكان انخفاض الحصة المخصصة للغذاء في تونس سريعا نسبيا خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة تزايد الاحتياجات في مجال النقل الخاص والترفيه في حين كمن نسق ارتفاع الدخل الفردي بطيئا جدا على امتداد الـ 15 عاما الأخيرة .

في المغرب ، على سبيل المقارنة، بعد تراجع دام عشر سنوات كاملة حيث بلغت 37.0 في المئة عام 2014، سجلت نفقات الاسر على المواد الغذائية انتعاشة نتيجة جائحة كورونا والجفاف الذي ضرب البلاد وبلغت 38.2 في المئة حسب استطلاع 2023-2022 فيما تفيد استطلاعات المعهد الوطني للاحصاء ان مسار نفقات الاسر على الغذاء في تراجع دائم وانها تعادل اليوم 29 في المئة

الرسم البياني: معدلات النمو السنوي المتوسط لأسعار مجموعات المنتجات الغذائية (بالنسبة المئوية)

2025	2024	2023	2022	الوزن	مجموعات المنتجات
6,4	9,4	14,4	10,9	26,2%	المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية
6,6	9,5	14,7	11,3	24,3%	المنتجات الغذائية
3,1	5,2	7,0	5,2	3,8%	الخبز والحبوب
12,2	16,2	22,0	12,0	5,5%	اللحوم
9,8	11,8	10,7	9,7	1,0%	الأسماك
1,3	1,6	13,0	9,8	4,0%	الحليب والجبن والبيض
-18,5	14,0	23,4	20,2	2,0%	الزيوت الغذائية
13,1	2,7	13,7	15,0	2,3%	الفواكه
15,0	11,2	10,8	12,1	4,2%	الخضراوات
4,7	6,9	7,3	6,0	0,8%	السكر والمرببات والعسل والشوكولاته والحلويات
3,5	8,5	10,0	6,1	2,0%	المشروبات غير الكحولية
3,4	11,6	11,8	5,6	0,6%	القهوة والشاي
3,6	7,1	9,2	6,3	1,4%	المياه المعدنية والمشروبات الغازية وعصائر الفواكه

0,4	5,6	5,3	13,2	2,8%	المشروبات الكحولية والتبغ
4,0	5,9	7,4	19,4	0,2%	المشروبات الكحولية
0,2	5,6	5,1	12,8	2,6%	التبغ

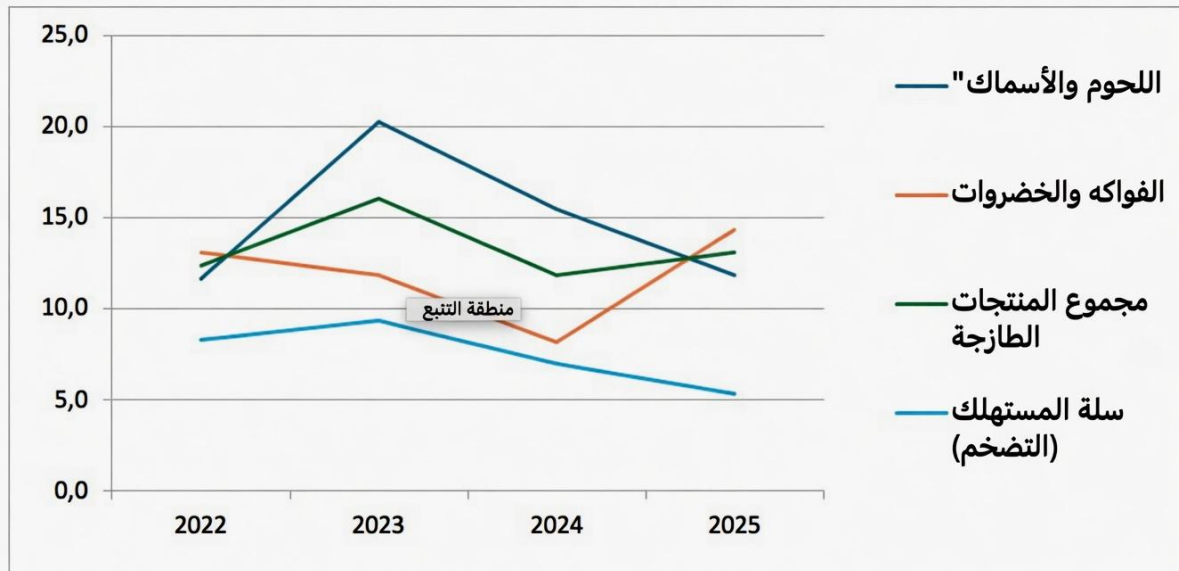
تمثل النفقات على المنتجات الغذائية الطازجة مثل الغلال والخضروات واللحوم والأسماك نصف نفقات الاسر (13 في المئة من ميزانياتها) . وقد ارتفعت أسعار المنتجات الطازجة سنويا ب13.3 في المئة منذ عام 2022 بما يعادل زيادة ب65 في المئة في 4 سنوات . وقد استمر التضخم في اسعار المنتجات الطازجة عند مستويات مرتفعة رغم انخفاض معدل التضخم الوطني من 8.3 في المئة سنة 2022 الى 5.3 في المئة في 2025 كما يوضحه الرسم البياني .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة أسباب:

* اما بضعف الإنتاج مقارنة بالطلب خاصة ان هذه المنتجات الطازجة محلية (باستثناء نوع من الأسماك يتم تصديره الى جانب كمية محدودة من اللحوم الموردة) .

* اما نتيجة توافقات ضمن مسالك التوزيع تُحول العرض الى المسالك غير الرسمية متجاوزة تنظيم أسواق الجملة حيث يصبح التضخم مرتبطا بالمضاربة

"الرسم البياني: معدلات النمو السنوي لأسعار مجموعات المنتجات الطازجة".



المصدر: تجميع المؤلف.

ضعف الإنتاج لا يفسر الندرة : فخلال عام 2024-2025 مثلا كانت الظروف المناخية ملائمة وسجلت القطاع الفلاحي نسبة نمو سنوي ب9 في المئة . ومع ذلك سجلت كميات

المنتجات الواردة على سوق بئر القصعة بين شهري ديسمبر و2022 وديسمبر 2023 تراجعا من 20712 طنا الى 20414 طنا بالنسبة للخضر ومن 11637 طنا الى 9645 طنا بالنسبة للغلال .

* ركود المعروض رغم تزايد الطلب

عام 2024 بلغ حجم التداول في سوق الجملة بتونس العاصمة حوالي 400000 طن (بمعدل 1.100 طن يوميا) موزعة بين 65 في المئة من الخضر و32 في المئة من الغلال و5 في المئة من الأسماك. هذه الكمية مطابقة تماما لكمية عام 2004 (390892 طنا) وعام 2005 (384395 طنا) بينما ارتفع عدد سكان تونس الكبرى بنسبة 29 في المئة خلال هذه الفترة (من 2.2 مليون الى 2.9 مليون ساكن) كما تطور الدخل الفردي على امتداد العشرين سنة المذكورة بنسبة 27 في المئة فيما زاد الطلب على المنتجات الطازجة لمسبة 64 في المئة بين 2004 و2024 .

هذا الطلب الإضافي يمر عبر السوق غير المنظمة حيث يعمل وسطاء ضمن شبكات منسقة على التحكم في الكميات المعروضة بهدف رفع الأسعار ب13 في المئة سنويا بشكل يتجاوز من بعيد مستوى نسبة التضخم في البلاد (8 في المئة متوسط نسبة التضخم و5 في المئة عام 2025) .

يتأكد نفس الاستنتاج على الصعيد الوطني :

بين عامي 2018 و2022 ، ظلت كميات المنتجات الطازجة المتدفقة على أسواق الجملة بالولايات ثابتة مع ارتفاع في كميات الخضر (من 530000 طن الى 562000 طن) مقابل تراجع في كميات الغلال من 182000 طن الى 146000 كن) وقد امتصت الأسواق غير المنظمة ارتفاع الاستهلاك بعيدا عن اية رقابة .

اللحوم:

يفسر غلاء الأسعار بتراجع حاد في عدد رؤوس القطيع : -32 في المئة بالنسبة للأغنام و-42 في المئة بالنسبة للأبقار بين عامي 2014 و2022. كما يتم ذبح عدد هام من الأغنام والابقار خارج ال200 مسلخ رسمي بما يكشف ان ثلثي رؤوس القطيع خارج المسالك المنظمة

تأثرت نفقات الاسر في تونس بتوسع الاقتصاد غير المنظم الذي أدى الى تضخم أسعار المنتجات الفلاحية وتحويل جزء من النفقات نحو خدمات يصعب قياسها مثل الدروس

الخصوصية او تكاليف النقل باستخدام وسائل نقل باهظة سواء بالسيارات الخاصة او عبر خدمات النقل الخاص غير التقليدية نتيجة تراجع الخدمات العمومية .

كما تأثرت هذه النفقات أيضا بتراجع الخدمات المجانية او المدعمة المقدمة من طرف القطاع العمومي لصالح القطاع الخاص (الصحة ، السكن ، النقل) بأسعار اعلى كما هو الحال في قطاعات الصحة والسكن المعد للإيجار والنقل مما أدى الى تأكل القدرة الشرائية للأسر ولا يترك وتركها دون أي هامش لتغطية بقية احتياجاتها الاستهلاكية .

لا يجب ان يقتصر اصلاح مسالك التوزيع على تحسين وتحديث وتأهيل البنية التحتية لهذه المسالك مثل أسواق الجملة، المسالخ ، المستودعات وكل السلاسل اللوجستية وانما يجب ان يكون الإصلاح منطلقا للشروع في عملية ادماج القطاع غير المنظم الذي يعد مصدر انعدام الرقابة وتقلب الأسعار وهو ما يؤدي الى تضخم محسوس يفوق التضخم المعلن .

في تونس عادة ما ينظر الى دمج القطاع غير المنظم كعبء اداري او جبائي بينما يعتبر التوزيع المنظم في اوروبا خدمة توفر قيمة مضافة للوسطاء التجاريين (لوجستيك ، امن مالي، والاستفادة من بالخدمات العمومية) .

لكن يجب أيضا العمل على جعل القطاع المنظم اكثر كفاءة وجاذبية من منافسه القطاع الموازي وذلك عبر إعادة تأهيل مسالك التوزيع وخصوصا توزيع المنتوجات الفلاحية بما يمكن من تثبيت استقرار الأسعار وتحسين مداخيل الفلاحين وحماية المستهلك وضمان امنا غذائيا مستداما في تونس .

*** الفصل الثاني برنامج تأهيل مسالك التوزيع:**

يهدف برنامج تأهيل مسالك التوزيع إلى:

- تنظيم و تطوير مسالك التوزيع بما يؤمن تسويق المنتوجات في المسالك المنظمة والمقننة و إرساء قاعدة العرض و الطلب و تنمية قواعد المنافسة الشريفة و منع التجارة الموازية و الانتصاب الفوضوي و بالتالي الانعكاس الإيجابي على التزويد والأسعار،

- تثمين المنتج من خلال اعتماد التصنيف و الجودة و اللّف و الاسترسال بما يمكّن من تنويع العرض و اختلاف الأسعار و ما ينتج عنه من فوائد للمنتج و المستهلك في نفس الوقت،
- ضمان سلامة المواد الغذائيّة و ظروف حفظ الصّحة من خلال توفير المحيط الملائم لتفعيل دور مختلف أجهزة الرّقابة المشتركة وفق الاختصاصات (مراقبة اقتصادية و حفظ الصّحة و البيطرة ...)
- استيعاب فائض الانتاج من خلال دعم عمليّات التصدير و تطوير الصناعات التحويليّة خاصّة بالنّسبة بالمنتجات الإستراتيجيّة (القوارص، الدقلة، الأسماك ...)
- تدعيم البعد التنموي بالجهات من خلال إنجاز مشاريع مهيكلّة في مجال مسالك التوزيع من شأنها أن تثبّت الفلّاح و اليد العاملة و تحدث مواطن شغل و تنشّط الحركيّة الاقتصاديّة في محيط المشروع.

* مكوّنات برنامج التّاهيل:

تتمثّل مكوّنات برنامج التّاهيل المقترح في:

1- تحليل الوضع الرّاهن لمسالك التوزيع:

- البنية التحتيّة الحالية: استعراض الوضع الحالي للبنية التحتيّة لمسالك التوزيع (الأسواق، المسالخ، ...).
- طرق التصرف في الأسواق: الإطار القانوني، طرق التنظيم، المشاكل الهيكلية والإدارية.
- الفاعلون الرئيسيّون: من الفلّاح إلى المستهلك، مرورًا بالمجمّعين و الوسطاء والمورّعين.
- مسالك التوزيع الموازية: تحديدها، تحليل مخاطرها (اقتصادية، صحّية، اجتماعية)، و الحلول الممكنة لإدماجها أو تقليصها.

• الأنظمة و التشريعات الحالية: تقييم القوانين المنظمة في توزيع المنتجات الفلاحية، إشكاليات التطبيق و هامش الربح.

2- طرق التحسين و التطوير:

- الرقمنة،
- تطوير أساليب العمل،
- الشراكات بين القطاعين العام و الخاص: كيفية تعزيز التعاون بين الحكومة والمستثمرين في قطاع النقل و لتوزيع لتمويل مشاريع التأهيل.

3- دور الرقابة و الشفافية:

- تعزيز الرقابة: ضرورة تطوير آليات الرقابة في كل مراحل التوزيع.
- تطبيق معايير الجودة.
- تتبع المنتجات: تطوير نظام يسهل عملية متابعة المنتجات و توثيقها من الفلاح إلى المستهلك لضمان الشفافية و مقاومة التلاعب.

4- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية:

- تنمية مداخيل الدولة: تقليص الاقتصاد الموازي و زيادة الإيرادات الجبائية.
- التأثير على الأسعار: استقرار الأسعار عبر تنظيم التدفقات و تحسين التوزيع.
- تحسين دخل الفلاحين و حماية المستهلك.
- خلق فرص العمل.

5- دراسة بعض المشاريع لتطوير مسالك التوزيع:

- دراسة جدوى بعض المشاريع.
- مصادر التمويل.

6- الحوكمة في مسالك التوزيع:

- تحديد الهيئات المسؤولة: من وزارة الفلاحة إلى البلديات، مرورًا بالمجامع المهنية والفاعلين الجهويين.
- دور المجالس المحليّة: تعزيز قدرات البلديات في تسيير الأسواق و مراقبة الأسعار والجودة، إحداث مجالس استشاريّة محليّة.
- 7 مقارنة التجارب العالمية مع الوضعية في تونس
- 8 المقترحات العمليّة لتأهيل مسالك التوزيع:
 - مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة الخضّر و الغلال.
 - مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة اللّحوم الحمراء.
 - مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة اللّحوم البيضاء.
 - مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة الأسماك و منتجات البحر.
- 9 تنفيذ برنامج التّاهيل:
 - مرحلة التأسيس.
 - التجريب و التقييم.
 - التعميم و الاستدامة.
 - التوصيات وفق منهجيّة SMART.

1-الوضعية الحاليّة لمسالك التوزيع

انطلق برنامج تأهيل مسالك التوزيع في تونس خلال المخطّط العاشر للتنمية (2002-2006) حيث تمّ إحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف داخل الوزارة المكلفة بالتجارة في

عام 2004. و قد تمّ تكليف هذه الوحدة بموجب الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرّخ في 17 ماي 2004 بإعداد و تنفيذ برنامج التأهيل.

و في هذا الإطار، أبرمت الدولة اتفاقيّتي قرض و هبة مع الوكالة الفرنسية للتنمية تمّت المصادقة عليهما بموجب القانون عدد 46 لسنة 2008 المؤرّخ في 21 جويلية 2008 وذلك لتمويل القسط الأوّل من البرنامج بمبلغ قدره 52 مليون دينار تونسي. و قد خُصّص من هذا المبلغ 48,5 مليون دينار للبنية الأساسية، و 3,5 مليون دينار للدعم المؤسّساتي.

أمّا في ما يتعلق بالقسط الثّاني من البرنامج، فقد عملت الوحدة خلال الفترة 2016-2018 على وضع تصوّر لإنجاز 15 مشروعا تتعلّق بأسواق الانتاج و أسواق الجملة، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مشاريع تخصّ القاعدتين التجاريّتين في باجة و زغوان .

إلا أنّه و حتّى موفّي نوفمبر 2025، لم يتمّ عرض هذه المشاريع على مجلس وزاري للمصادقة عليها.

تمخّورت أهداف البرنامج حول تطوير البنية الأساسيّة لمسالك التوزيع و طرق إدارتها، إضافة إلى تعزيز دورها الاقتصادي عبر الحدّ من ظاهرة الانتصاب العشوائيّ و التجارة غير المنظّمة. كما سعى البرنامج إلى تعزيز المنافسة و شفافيّة المعاملات و تحسين الجودة والتصنيف، فضلا عن إرساء مسلكيّة استرسال المنتجات الفلاحية و ضمان توفير الظروف الصحيّة و البيئيّة اللاّزمة لحماية صحّة المستهلك.

و في إطار متابعة البرنامج الوطني لتأهيل مسالك التوزيع، أجرت محكمة المحاسبات مهمة رقابية خلال الفترة من 2013 إلى 2017 استنادا إلى معايير المنظّمة الدوليّة للأجهزة العليا للرقابة الماليّة و المحاسبة المتعلّقة برقابة الأداء و كذلك دليل الرقابة على الأداء الخاص بالمحكمة.

و قد خلصت المهمة الرقابية إلى أنّ البرنامج لم يحقق أهدافه بالكامل، خاصة تلك المتعلقة بإرساء مسالك استرسال المنتجات الفلاحية و تكريس شفافية المعاملات وتعصير البنية الأساسية و دعم الدور الاقتصادي للأسواق. كما لم يتمّ الوفاء بالشروط الصحية و البيئية المتعلقة بتصنيف و الجودة و كذلك تحسين طرق التصرف في الأسواق. و بالفعل، لم يتمّ تنفيذ العديد من مكونات البرنامج التي كانت تهدف إلى:

- تأهيل الأسواق و المسالخ،

- تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بتصرف الأسواق،

- إعداد برنامج التكوين،

- دعم البلديات لتحسين طرق تصرفها في الأسواق و الدراسات الخاصة.

و قد أظهرت النتائج أنّ الاعتمادات المستهلكة لم تتجاوز 20 مليون دينار من إجمالي الاعتمادات المرصودة للبرنامج.

1- مسالك توزيع الخضر و الغلال و الأسماك:

1-1- توزيع الأسواق:

في إطار تنظيم منظومة تسويق المنتجات الفلاحية، تمّ إحداث أسواق جملة "نموذجية" تهدف إلى تجميع العرض و تحقيق التوازن بين العرض و الطلب، بما يساهم في تحسين شفافية المعاملات و تنظيمها.

و لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية، يتعيّن العمل على تأهيل البنية التحتية لهذه الأسواق و تحديث آليات إدارتها، بما يضمن الرّفح من مستوى النّجاعة و الفعاليّة في المعاملات التجارية.

و رغم أنّ هذه الأسواق تعتمد على قاعدة العرض و الطلب كمنطلق أساسي في تحديد الأسعار و تنظيم المبادلات، إلّا أنّ ذلك يظلّ غير كاف لضمان السّير العادل و المنظم للأنشطة التجارية. و من هذا المنطلق، تبرز ضرورة وضع إطار قانوني حديث و متكامل يأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الاقتصادية و الاجتماعية و الرّهانات التنظيمية و يؤطر بشكل دقيق تدخّل مختلف الفاعلين في السوق، من منتجين و تجّار و وسطاء، مع التنصيص على الواجبات و الالتزامات المهنية لكلّ طرف، و ذلك بهدف تكريس مبادئ الشفافية و الإنصاف و التنافسية النّزيهة في جميع مراحل سلسلة التوزيع.

و في هذا الإطار، تمّ إحداث تسعة أقطاب لأسواق الجملة على الصّعيد الوطني موزّعة جغرافياً بما يراعي الخصوصيات الانتاجية و الاحتياجات الاستهلاكية لمختلف الجهات. ويأتي هذا التوزيع تجسيداً لتوجّه الدولة نحو اللامركزية و دعمًا لقدرة هذه الأسواق على الاستجابة الفعّالة لمتطلّبات الفلاحين و المستهلكين على حدّ سواء.

و قد تمّ اعتماد هذا التوجّه بموجب القرار المشترك المؤرّخ في 17 نوفمبر 1998 والصادر عن وزارات الداخلية و التجارة و الفلاحة، و المتعلّق بإحداث أسواق جملة ذات مصلحة وطنية قصد إحكام تنظيم سوق المنتجات الفلاحية و توفير إطار قانوني و إداري يضمن الشفافية و النّجاعة في كامل تراب الجمهورية.

و بنهاية سنة 2018، بلغ عدد أسواق الجملة 82 سوقاً، منها ثمانية أسواق ذات مصلحة وطنية و 74 ذات مصلحة جهوية. و رغم أهمّية هذا التطوّر الكميّ في تعزيز البنية التحتية التجارية، إلّا أنّ هذا الانتشار يطرح جملة من الإشكالات المتعلقة بمدى نجاعة توزيع هذه الأسواق، خاصّة في ظلّ تكرار بعضها في مناطق متقاربة جغرافياً (على غرار

أسواق نابل، معمورة، تازركة، قربة، الميدة، منزل حرّ، قلبية،...)، و ضعف مردوديتها الاقتصادية، الأمر الذي يقتضي مراجعة خارطة التوزيع الحالية على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية للجهات و تحدّ من تشتت العرض و ضعف التنسيق على المستوى الترابي.

تشهد منظومة أسواق الجملة للمنتجات الفلاحية عددا من الإخلالات التي تؤثر على نجاعة أدائها، و خاصة على مستوى البنية التحتية و ظروف الاستغلال. إذ لوحظ في عديد المواقع غياب الحد الأدنى من المرافق الأساسية أو تقادمها، على غرار فضاءات العرض والمرافق الصحية علاوة على محدودية وسائل النقل المستعملة و عدم ملاءمتها لمتطلبات نقل المنتجات الفلاحية بالشكل الذي يضمن سلامتها و جودتها. و تُعدّ هذه النقائص من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على جودة الخدمات المسداة و تحدّ من مردودية مختلف المتدخلين في منظومة التوزيع، بما يستوجب التدخل العاجل لإعادة التهيئة و التأهيل وفق المعايير المطلوبة.

أمّا في ما يتعلّق بالرقابة، فإنّها تبقى دون المستوى المطلوب، سواء من حيث مراقبة الأسعار أو جودة المنتجات، ممّا يحدّ من قدرة الأسواق على ضمان الشفافية و حماية المستهلك. و يستدعي هذا الوضع تدعيماً لآليات الرقابة و التفقّد و تطوير نُظم التصرف والمتابعة.

و عليه، فإنّ تطوير منظومة أسواق الجملة يستوجب وضع خطة إصلاح شاملة تشمل:

- مراجعة خريطة توزيع الأسواق على أساس الكفاءة الاقتصادية و الترابية،
- إعادة تأهيل البنية التحتية و التجهيزات،
- تعزيز الحوكمة و الرقابة، و
- تفعيل التنسيق بين المتدخلين على المستويين الجهوي و المركزي.

و ذلك بهدف تحسين أداء هذه المنشآت و ضمان مساهمتها الفعلية في إنجاح السياسة الفلاحية و الاقتصادية للدولة.

1-2- أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية:

تُعتبر أسواق الجملة للخضر و الغلال من الآليات الأساسية لتنظيم مسالك التوزيع و ضمان شفافية المعاملات التجارية بين المنتجين و الوسطاء، بما يُسهم في استقرار الأسعار و توفير المنتجات للمستهلكين. و يبلغ عدد هذه الأسواق ذات المصلحة الوطنية ثمانية أسواق موزعة على مختلف الجهات في إطار مقارنة تعتمد اللامركزية و تستجيب للخصوصيات الجهوية.

و تتفاوت هذه الأسواق من حيث جاهزية البنية التحتية و جودة الخدمات حيث يشكو بعضها من نقائص على مستوى التهيئة و الصيانة، في حين سجّلت أخرى تقدماً في تطوير المنظومات الإعلامية و التجهيزات الأساسية. و يستدعي هذا الوضع مواصلة مجهودات التهيئة و الدعم الفني لضمان نجاعة أداء هذه المرافق و دورها الحيوي في منظومة التزويد الوطنية.

و تتلخّص الوضعية الحالية لهذه الأسواق في ما يلي:

1-2-1- سوق الجملة ببئر القصة:

- البنية التحتية: متوقّرة، مع تسجيل بعض الإخلالات المرتبطة بأعمال الصيانة خاصة بمخازن التبريد
- المنظومة الإعلامية: تعمل حالياً، و يتم تطويرها بشكل دوري.
- المنتجات المتداولة : خضر، غلال و أسماك.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: متوقّرة.

- توصية: الإسراع في إعداد دراسة شاملة لتهيئة و تطوير السوق، بما يعزّز من نجاعة المرفق.

1-2-2- سوق الجملة ببنزرت:

- البنية التحتية: تمّت تهيئتها، بما في ذلك إعادة شبكة الإضاءة والأسقف.
- مخازن التبريد: غير متوفّرة.
- المنظومة الإعلامية: تمّ إمضاء الاتفاقية مع الشركة التونسية لأسواق الجملة في انتظار الانطلاق بالعمل في أقرب الآجال.
- التفاعل مع الوكلاء: غرفة وكلاء البيع أبدت موافقتها و ترحيبها بتركيز المنظومة.
- المنتجات المتداولة: خضر و غلال.
- توصية: التسريع بالعمل بالمنظومة الإعلامية.

1-2-3- سوق الجملة بباجة:

- البنية التحتية: دراسة بعث منصّة تجارية لا تزال في طور الإنجاز.
- المنتجات المتداولة: غير محدّدة.
- توصية : ضرورة نشر طلب العروض المتعلّق بالدراسة في أقرب الآجال، لتفعيل مشروع المنصّة التجارية.

1-2-4- سوق الجملة بسوسة:

- البنية التحتية: بعض الإخلالات المرتبطة بالصيانة خاصّة:
- إعادة تأهيل قنوات تصريف مياه الأمطار: (على مستوى السقف).
- دهان عام للمباني خاصّة داخل الأجنحة و بالأسوار المتضرّرة بفعل الحريق.
- رفع ارتفاع سور السوق إلى ثلاثة أمتار.
- التهيئة الصحية: توسعة المرافق الصحيّة.

- مخازن التبريد: غير متوفرة.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: متوفرة.
- المنتجات المتداولة: خضر و غلال.
- توصية: إنجاز تدخلات عاجلة لصيانة و تحسين البنية التحتية قصد تأمين استمرارية نشاط السوق في ظروف مناسبة.

1-2-5- سوق الجملة بالمكّنين:

- البنية التحتية: جاهزة.
- مخازن التبريد: غير متوفرة.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: غير متوفرة.
- البلدية بصدد إعداد دراسة و نشرها لتركيّز الشبكة.
- التفاعل مع الوكلاء: تنظيم جلسات عمل بين البلدية و الوكلاء لحثّهم على توفير التجهيزات الإعلامية، بالتعاون مع مكتب دراسات.
- المنتجات المتداولة: خضر و غلال.
- توصية: الاستئناس بكّراس الشروط المعتمد من طرف بلدية بنزرت، و نشر استشارة لتسريع تركيّز الشبكة الإعلامية.

1-2-6- سوق الجملة بالقيروان:

- البنية التحتية: جاهزة.
- مخازن التبريد: غير متوفرة.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: غير متوفرة.
- المنتجات المتداولة: خضر و غلال.
- توصية: اعتماد كّراس شروط بلدية بنزرت كنموذج، مع نشر استشارة لتفعيل الشبكة الإعلامية في أقرب الآجال.

1-2-7- سوق الجملة بصفاقس:

- البنية التحتية : جاهزة مع بعض النقائص:
- صيانة لوحات الكهرباء.
- تحسين العزل الحراري.
- صيانة أرضية الأجنحة.
- صيانة وحدات التخزين.
- تأهيل قنوات المياه المستعملة.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: غير متوفرة.
- البلدية بصدد إعداد دراسة لتركيز الشبكة.
- التفاعل مع الوكلاء: غرفة وكلاء البيع أبدت رغبتها في تركيز المنظومة.
- المنتجات المتداولة: خضر، غلال و أسماك.
- توصية: التعجيل بنشر الاستشارة و الانطلاق في تفعيل المنظومة الإعلامية.

1-2-8- سوق الجملة بقابس:

- البنية التحتية: جاهزة.
- التجهيزات الإعلامية و آلات الوزن الإلكترونية: غير متوفرة.
- تمّ إمضاء الاتفاقية مع الشركة التونسية لأسواق الجملة في انتظار الانطلاق بالعمل في أقرب الآجال.
- التفاعل مع الوكلاء: غرفة وكلاء البيع أبدت موافقتها و ترحيبها بتركيز المنظومة.
- المنتجات المتداولة: خضر و غلال.
- توصية: التسريع بالعمل بالمنظومة الإعلامية.

1-3- أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية للخضر و الغلال:

تمثل أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية للخضر و الغلال أحد المكونات الأساسية في هيكله مسالك التوزيع على المستوى الوطني، حيث تساهم في تقريب الخدمات من مناطق الانتاج و مراكز الاستهلاك و تخفيف الضغط على الأسواق الوطنية. و يبلغ عدد هذه الأسواق 74 سوقا موزعة على مختلف الجهات، بما يعكس توجهها نحو تعزيز اللامركزية و تكريس العدالة المجالية في النفاذ إلى البنى التجارية.

و رغم أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أن هذه الأسواق تشهد تفاوتاً هاماً من حيث مستوى التأهيل و جودة البنية التحتية، حيث يفتقر العديد منها إلى الحد الأدنى من المقومات الضرورية لحسن سير النشاط على غرار فضاءات العرض و التخزين و المرافق الصحية و الخدمات اللوجستية. كما تُدار غالبية هذه الأسواق عن طريق اللزّمة في ظل غياب تقييم دقيق لنجاعة هذا النمط من التصرف الأمر الذي يطرح إشكاليات تتعلق بالحوكمة و بتحديد المسؤوليات بين الأطراف المتدخلة و يضاعف من قدرة الهياكل الجهوية على المتابعة و المراقبة الفعالة.

كما تبرز محدودية المعطيات الإحصائية و التشخيص الفني المحيّن لهذه الأسواق، ممّا يحول دون بلورة سياسات عمومية مبنية على معطيات دقيقة و قابلة للقياس. و إزاء هذه الوضعية تبرز الحاجة إلى إعداد خطة وطنية للإصلاح تركز على مجموعة من التدخّلات ذات الأولوية، تشمل بالأساس:

أ- إعداد تشخيص وطني دقيق و مفصّل: الشروع في إعداد قاعدة بيانات وطنية محيّنّة تشمل جميع أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية، تحتوي على مؤشّرات كمية و نوعية تتعلق بالبنية التحتية و طاقة الاستيعاب و نوعية الخدمات و تدفق السلع، و ذلك بهدف توجيه الاستثمارات وفق الأولويات الحقيقية.

ب- مراجعة نمط التصرف في إطار الوكالة: تقييم تجربة اللزّمة من حيث مدى نجاعتها و ملاءمتها لأهداف التنمية الجهوية و دراسة إمكانية تطوير عقود اللزّمة

نحو شركات أكثر توازنا و شفافية تضمن تحسين مستوى الخدمات و تكفل مراقبة دورية للأداء.

ت- **تأهيل البنية التحتية و تعصير المرافق:** إطلاق برامج تهيئة للأسواق التي تشكو من تدهور في فضاءاتها تشمل تحسين مناطق العرض و التخزين و تطوير شبكات التبريد و التزويد بالكهرباء و الماء و توفير مرافق صحّية و خدمات لوجستية متكاملة.

ث- **إدماج تقنيات الرقمنة:** العمل على رقمنة المعاملات داخل الأسواق من خلال إدخال منظومات إلكترونية لمتابعة الكمّيات و الأسعار و تنظيم عمليات الدخول والخروج بما يسهم في الشفافية و تحسين حوكمة السوق.

ج- **دعم قدرات الهياكل الجهوية المشرفة:** توفير التكوين و الدعم الفني للهياكل المحلية و الجهوية المكلفة بمتابعة الأسواق و تمكينها من وسائل العمل الضرورية لمراقبة الجودة و تنظيم الأنشطة و جمع المعطيات بشكل دوري.

ح- **تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:** فتح المجال أمام استثمارات خاصّة لتطوير البنية التجارية داخل هذه الأسواق في إطار شركات مدروسة تضمن مصلحة الأطراف كافة و تحفّز على الابتكار و تحسين الخدمات.

خ- **إرساء منظومة متابعة و تقييم دورية:** إحداث آلية وطنية لتقييم أداء أسواق الجملة الجهوية بصفة دورية تتولّى إصدار تقارير تقييم سنوية تُعتمد كأساس لتعديل السياسات العمومية ذات الصلة.

1-4- أسواق الانتاج:

تعدّ أسواق الانتاج للخضر و الغلال فضاءات مخصّصة لترويج المنتجات الفلاحية مباشرة من المنتجين و تمثّل أداة أساسية لتنظيم عملية التسويق على مستوى مناطق الانتاج. و تهدف هذه الأسواق إلى تحسين دخل الفلاحين من خلال تقليص عدد

المتدخّلين و ضمان شفافية المعاملات و تيسير تزويد الأسواق الجهوية و الوطنية بكميات منتظمة من المنتوجات.

و رغم ما تحمله هذه الفضاءات من أهمية استراتيجية في تأهيل منظومة التوزيع، إلا أنّها ظلّت في عديد الجهات حبراً على ورق، حيث لم يتمّ تفعيلها على أرض الواقع من قبل البلديات التي تعود إليها بالنظر، ممّا أفقدها جدواها الاقتصادية و الاجتماعية.

فباستثناء بعض التجارب القليلة على غرار سوق انتاج الزيتون بقرمدة (ولاية صفاقس) أو سوق الانتاج للخضر و الغلال بسيدي بوزيد، لا تزال بقية المشاريع حبيسة الملفات الإدارية دون تنفيذ فعلي أو تشغيل عملي على غرار سوق انتاج القوارص بمنزل بوزلفة التي لم تفعل رغم إدراجها ضمن البرامج التنموية منذ سنوات. فقد بقي المشروع في طور التصوّرات دون المرور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي و ذلك بالرغم من رفع بعض الإشكاليات العقارية و التنظيمية المرتبطة به على غرار وضعية المخازن المنتصبة على الطريق العام دون تأطير قانوني واضح، و التي تمّ التنبيه بشأنها في أكثر من مناسبة و رفعها إلى أعلى المستويات دون تسجيل تقدّم يذكر على مستوى المعالجة و حلحلة الإشكال، حيث بقيت في مرحلة الدراسة دون استكمال الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة لتفعيلها.

و يلاحظ في هذا السياق عدم استثمار الميزانيات المرصودة أو توظيفها بالشكل المطلوب، ممّا حال دون انطلاق المشروع و إدماجه ضمن الدورة الاقتصادية للجهة. وتعكس هذه الوضعية إشكالية حوكمة على مستوى التصرف في المشاريع العمومية سواء من حيث تحديد الأولويات أو متابعة الإنجاز أو تنسيق الأدوار بين الهياكل المركزية والبلدية. و يستدعي هذا الوضع مراجعة شاملة للمقاربة المعتمدة في إحداث و تفعيل أسواق الانتاج لضمان النجاعة و الاستدامة.

5-1- أسواق الأسماك بالموانئ البحرية:

في إطار متابعة منظومة توزيع المنتجات البحرية و تفعيلها لدور الهياكل المعنية بالصيد البحري، تبين من خلال المعطيات الميدانية و الإدارية أنّ الجمهورية التونسية تتوفر على شبكة تضم 41 ميناء صيد بحري موزعة على 13 ولاية ساحلية تمثل نقاطًا استراتيجية لإنزال و ترويج المنتجات البحرية. و تحتضن هذه الموانئ أسواقًا مهيأة لبيع الأسماك بالجملة تكتسي أهمية محورية في مسالك التوزيع من خلال تأمين عمليّات التفريغ و الفرز و البيع و الحفظ في ظروف صحّية تراعي المعايير الوطنية و الدولية.

و تخضع هذه الأسواق إلى إشراف مركزي من قبل وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري ممثلة في الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك و وكالة موانئ و تجهيزات الصيد البحري إلى جانب التنسيق الجهوي و المحلي الذي تضطلع به السلطات الجهوية من ولاية و معتمدين، علاوة على دور البلديات و المصالح البيطرية و الرقابة الاقتصادية في تنظيم و مراقبة النشاط داخل هذه الفضاءات.

ومن أبرز الأسواق وأكثرها حيوية على الصعيد الوطني:

الولاية	الميناء/السوق	الخصوصية
صفاقس	صفاقس	الأكبر و يمثل نقطة توزيع وطنية، تتوفر به سوق دلالة حديثة و تجهيزات تبريد و تصدير.
المنستير	طبلبة	من أكبر الأسواق من حيث الكميات المتداولة و رقم المعاملات. يتميز بصيد التونة و صادرات الأسماك المجمّفة، سوقه تخضع لرقابة منتظمة.
المهدية	المهدية	من أنشط موانئ الصيد الساحلي، يشهد حركة دلالة مكثّفة، و تزويدًا لعدّة ولايات.
قابس	قابس	يزوّد الأسواق الجنوبية (قابس، مدن، تطاوين)، و يضمّ بيوت تبريد استراتيجية.
بنزرت	بنزرت	موجّه جزئيًا للتصدير نحو أوروبا، سوقه تضمّ وحدات لفت و تعليب.
جرجيس	جرجيس	يختصّ بالصيد الساحلي و الصيد في أعماق الجنوب، يمثل نقطة تصدير للأسواق الليبية.

و يلاحظ في هذا الصدد وجود عدد من الإشكاليات على غرار ضعف البنية التحتية في بعض الموانئ و محدودية الحوكمة إضافة إلى بعض التجاوزات المرتبطة بضعف المراقبة وتعدّد مسالك التوزيع غير المنظّمة.

و عليه، نوصي بضرورة تعزيز حوكمة هذه الأسواق عبر تحديث التجهيزات و اعتماد الرقمنة و تركيز منظومات تتبّع للمنتوجات مع تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في إطار مقارنة شاملة تهدف إلى تثمين المنتج البحري و ضمان نجاعة منظومة توزيعه دعمًا للأمن الغذائي و تكريسًا لمبدأ التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري.

1-6- المتدخلون في الأسواق:

- وكلاء البيع،
- تجّار الجملة،
- الفلاحون،
- المشترون على رؤوس الأشجار "الخضّارة" و هم الذين يشترون المحاصيل مباشرة من المنتجين لتسويقها لحسابهم الخاص،
- مجمّعو الانتاج: "الحمّارة" و هم الذين يشترون المنتجات من سوق ويبيعونها في سوق آخر،
- تجّار التفصيل،
- مزوّدو المستشفيات، المطاعم، الفنادق، الثكنات العسكرية...
- عمّال التنزيل : "الحمّالة"، يتولّون تفريغ البضائع من شاحنات الناقلين أو المنتجين و وضعها في أماكن العرض داخل القاعات و نقل البضائع المباعة إلى شاحنات المشترين،
- المستلزمين: أصحاب اللزمات.

2- أسواق الدواب و المسالخ:

يشهد قطاع المسالخ في تونس حالة من الفوضى نتيجة التدهور الواضح في بنيته التحتية و عدم التزام أغلب المسالخ بالمعايير الصحية الأساسية، و هو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة.

فبحسب المعطيات المتوفرة، لا يتجاوز عدد المسالخ المطابقة للشروط الصحية والقانونية 19 مسلخًا من أصل 200 مسلخًا ناشطًا على التراب التونسي، أي ما يعادل نسبة 11 % فقط من جملة المسالخ، و ذلك رغم منح وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري الترخيص الصحي لخمسين (50) مسلخًا دون أن تتخذ إجراءات فعلية لغلق المسالخ غير المرخصة. و ساهم هذا الوضع بشكل مباشر في عزوف عدد هام من القضاة عن استعمال هذه الهياكل و أدى إلى تفشي ظاهرة الذبح العشوائي، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ ما يقارب 234 ألف طن من اللحوم لم تمرّ عبر المسالخ خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، ممّا يضاعف من المخاطر الصحية المرتبطة بهذه الظاهرة.

من جهة أخرى، تفتقر تسع ولايات إلى مسالخ صالحة للاستغلال، في حين تواصل 157 مسلخًا ممارسة نشاطها دون الحصول على المصادقة الصحية البيطرية في مخالفة صريحة لمقتضيات الفصل 17 من قرار وزير الفلاحة و الموارد المائية المؤرخ في 26 ماي 2006 وفق ما ورد في تقرير محكمة المحاسبات لسنة 2020.

3- طرق التصرف في الأسواق:

3-1- الإطار القانوني لأنماط تسيير أسواق الجملة و المسالخ في تونس:

في إطار مقارنة شاملة لتأهيل مسالك التوزيع، تقتضي عملية تقييم أنماط تسيير أسواق الجملة للمنتجات الفلاحية و البحرية في تونس، بداية، الوقوف على بعض التوضيحات ذات الطابع القانوني كما هو منصوص عليه في التشريعات الجاري بها العمل.

تعدّ أسواق الجملة للمنتجات الفلاحية و المسالخ من أملاك الملك الخاص للجماعات المحلية، و هو ما يميّزها عن الملك العام الذي يشمل، من بين أمور أخرى، الشوارع والساحات و الحدائق العامة، إلخ.

و قد نصّ الفصل 72 من مجلة الجماعات المحلية (CCL) صراحة على أن: "تندرج ضمن الملك الخاص للجماعات المحلية: ... الأسواق، المسالخ، و المستودعات،..."

أمّا الفصل 74، فقد أكد على أنّ تسيير و استغلال الأملاك الخاصة يتمّ بناءً على مداولة صادرة عن مجلس الجماعة المحلية تعتمد بالأغلبية المطلقة، و تحدّد هذه المداولة طريقة الاستغلال و العائدات المنتظرة من ذلك و سبل توظيفها.

أمّا أسواق الجملة للمنتجات البحرية، و التي توجد داخل الموانئ، فهي على ملك الوكالة الوطنية للموانئ و تجهيزات الصيد البحري (APIP)، و تدار بموجب تفويض يُمنح للجماعات المحلية وفق أحكام القانون عدد 86-94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق بمسالك توزيع منتوجات الصيد البحري و المكملّ بالقانون عدد 18-2000 المؤرخ في 7 فيفري 2000 و الذي ينصّ على ما يلي: "تُدار أسواق الانتاج و أسواق الجملة من قبل الهياكل العمومية المحلية، إمّا مباشرة أو عن طريق التفويض إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين".

و يضيف النصّ المكملّ الصادر سنة 2000: "يجوز للدّوات المعنوية العمومية المالكة لهذه الأسواق، و التي لا تندرج ضمن الصنف المشار إليه في الفقرة الأولى (أي غير البلديات)، أن تتولّى إدارتها بصفة مباشرة".

و بالتالي، فإنّ الجماعات المحليّة تتمتع بحريّة اختيار نمط التسيير لاستغلال أسواق الجملة.

3-2- اختيار نمط التسيير: بين التقدير و الفعاليّة

يُخضع المجلس البلدي عمليّة اختيار نمط التسيير المناسب لدراسة جدوى تأخذ بعين الاعتبار معايير الفاعليّة و الجودة من جهة، و قدرات الجماعة المحليّة الذاتيّة من جهة أخرى. و يتعيّن على المجلس الموازنة بين الإيجابيات و السلبيات كلّما طُرحت مسألة التسيير المباشر أو المُفوض.

و بناءً على الإطار القانوني، يجوز للجماعة المحليّة، حسب مقتضيات القانون:

- أن تعتمد التسيير المباشر عبر الطريقة المعروفة بالوكالة (**régie**)، إمّا الوكالة مباشرة أو الوكالة المصلحية (**régie intéressée**) حسب الفصل 80 من مجلة الجماعات المحليّة،

- أو أن تفوّض إدارة المرفق العمومي إلى طرف ثالث في إطار عقود تفويض أو شراكات،

- أو أن تسند التسيير ضمن شراكة بين القطاعين العام و الخاص (**PPP**) .

و يشار إلى أنّ بعض المهام ذات الطابع السيادي (كالحالة المدنيّة، الأمن، الصحّة العامّة...) لا يمكن تفويضها إلى أطراف خاصّة، باعتبارها خدمات عموميّة تُسدى باسم الدّولة، و يجب، مبدئياً، تسييرها عبر الوكالة المباشرة أو من خلال وكالات محليّة.

أ- التسيير المباشر (الوكالة):

يُدار المرفق العمومي في إطار الوكالة عندما تتولّى الجماعة المحليّة إدارة المرفق بنفسها، بالاعتماد على مواردها البشريّة و الماليّة الخاصّة. و لا تتمتع الوكالة بالشخصيّة المعنويّة أو الاستقلال المالي حيث تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الإداري و المالي للجماعة.

و هناك صيغتان للوكالة:

- **الوكالة البسيطة:** و هي الشّكل السّائد في بعض أسواق الجملة البلدية مثل سوق سوسة و صفاقس، حيث تتولّى المصالح البلدية التسيير الكامل للمرفق. و تتميز هذه الطريقة بالتحكّم الكامل للسلطة المحليّة في السياسة العموميّة مع ضرورة توفّر كفاءات بشريّة و قدرة ماليّة كافية لإنجاز الاستثمارات الضروريّة.
- **الوكالة المصلحية (المهتمة):** وفق الفصل 82 من مجلّة الجماعات المحليّة يحصل فيها المسير (le régisseur) على تعويض يتكوّن من جزء ثابت و آخر متغيّر حسب مردوديّة المرفق. و رغم وجود الإطار القانوني، لم يُصدر بَعْدُ الأمر الحكومي المتعلّق بتنظيم هذه الصّيغة، ممّا يحدّ من اعتمادها فعليًا في الوقت الرّاهن.

و تجدر الإشارة إلى أنّ الوكالة يمكن أن تتحوّل لاحقًا إلى هيئات تتمتع بالشخصيّة المعنويّة مثل المؤسّسات العموميّة أو الشّركات ذات الاقتصاد المشترك.

تُعدّ المرونة الماليّة واحدة من الخصائص الأساسيّة لأنماط التسيير المفوّض، حيث لا تتحمّل الجماعة المحليّة تبعات المخاطر الماليّة لتسيير المرفق بل تقع على عاتق الطرف المفوّض الذي يعوّض إمّا كليًا أو جزئيًا من رسوم الخدمات التي يدفعها المستفيدون. و يسمح هذا النمط للجماعة بإبرام عقود مع أطراف عموميّة أو خاصّة عبر إجراءات طلب عروض تضمن الشفافية والتنافسية في اختيار المتعهد

أولاً: في نظام الامتياز

يُعدّ نظام الامتياز أحد أكثر الأساليب شيوعًا في إطار التصرف المفوّض عن طريق التعاقد. و يُقصد به العقد الذي تبرمه الجماعة المحليّة (المفوّضة) مع شخص طبيعي أو معنوي، غالبًا من القطاع الخاص (المتسلّم أو صاحب الامتياز)، تُسند له بموجبه مهمّة تسيير مرفق عام، تحت رقابة السلطة المفوّضة، و على مسؤوليّة الماليّة الخاصّة.

و يتميز عقد الامتياز، مقارنة بعقد الإيجار أو الاستغلال (Affermage)، بأن المتسلم يتكفل بإنجاز البنية التحتية أو المعدات اللازمة لتشغيل المرفق على نفقته الخاصة. وتنص أحكام الامتياز على أن تعود ملكية المنشآت والمعدات إلى الجماعة المحلية، دون مقابل، عند انتهاء مدة العقد.

و يتحمل صاحب الامتياز مسؤولية التشغيل الكامل للمرفق و يتقاضى مستحقاته من المنتفعين بالخدمة مباشرة. كما يتمتع بحق التوازن المالي للعقد، و يحق له طلب تعويضات عند فرض أعباء جديدة مرتبطة باستمرارية المرفق أو قابليته للتكيف مع الظروف المتغيرة.

و يُحدّد العقد مدة الامتياز بما يتناسب مع مدة استهلاك الاستثمارات. و يُشترط للمصادقة عليه احترام مبدأ الشفافية و تكافؤ الفرص. و تعرض عقود الامتياز للمداولة و الموافقة من قبل المجالس المنتخبة للجماعات المحلية.

و ينصّ الفصل 83 من القانون الأساسي للجماعات المحلية صراحة على إمكانية الجماعات المحلية منح امتياز لتحصيل الرسوم و الأداءات المتأثية من استغلال الأسواق التابعة لها، على أن يتولّى صاحب الامتياز تحصيل هذه المعاليم مقابل تعويضات يُحددها العقد.

ثانياً: في نظام الإيجار أو الاستغلال (Affermage)

رغم عدم التنصيص الصريح على مصطلح "الإيجار" في النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية، يُعتبر هذا النمط الأكثر اعتماداً حالياً في إدارة الأسواق البلدية والمسالخ.

و يمثل عقد الإيجار شكلاً من أشكال التصرف المفوض يقتصر على الاستغلال دون تحميل المُستغلّ أعباء إنجاز الاستثمارات أو صيانتها، و التي تتكفل بها الجماعة المحلية. ويتقاضى المُستغلّ عائداته من المنتفعين مباشرة و يتحمل مخاطر الاستغلال.

يفرّق هذا النموذج عن الامتياز في كون الجماعة تظلّ مسؤولة عن الاستثمار و تُحتسب مدّة العقد بما يراعي احتياجات التشغيل و ليس استهلاك الاستثمارات.

ثالثاً: في نظام تفويض المرافق العامّة

رغم أنّ القانون يحدّد صراحة أنّ تسيير الأسواق يتمّ إمّا بطريقة مباشرة أو عن طريق الامتياز، فإنّه من المهمّ الإشارة إلى أنّ قانون الجماعات المحليّة يتيح، بموجب مداولات المجالس، إبرام عقود تفويض خدمات عامّة ذات طابع صناعي أو تجاري لفائدة الغير، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص، بشرط ارتباط العائدات الماليّة للمفوض إليه بنتائج الاستغلال و تحمّله للمخاطر الماليّة.

يمكن أن يشمل العقد إلزام المفوض إليه بإنجاز منشآت أو اقتناء تجهيزات ضروريّة لتقديم الخدمة. و يتعيّن التنصيص في المداولة على طبيعة الخدمات و مواصفاتها الفنيّة.

رابعاً: في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يُتاح للجماعات المحليّة، وفقاً للتشريع الجاري به العمل، إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تهّم البنية التحتيّة أو المرافق أو الخدمات العامّة، على أن تلتزم بمبادئ الشفافيّة و احترام قواعد التصرف الرّشيد و الاستقلاليّة الإداريّة.

3-3- ملاحظات عامّة و تقييم للوضع الرّاهن:

يمكن تلخيص الوضع الرّاهن لإدارة الأسواق و المسالخ في أهمّ الملاحظات التّالية:

- غياب التّأصيل القانوني الواضح: يلاحظ أنّ النّمط السائد حالياً في إدارة الأسواق والمسالخ، لا سيما "التأجير"، لا يستند إلى تأصيل قانوني صريح، ممّا يخلق فراغا

تنظيمياً يعيق الحوكمة الرشيدة. و يبدو أنّ أغلب العقود المصنّفة كامتيازات تشبه في واقعها عقود الإيجار نظراً لغياب عنصر الاستثمار من جانب المتسلمين.

• **ضعف المتابعة و الرقابة:** لا يبدي المستغلون أيّ التزام بأعمال الصيانة أو الاستثمار، وتقتصر أنشطتهم على تحصيل الرسوم. كما تغيب أيّة رقابة فعلية من قبل الجماعة المحليّة أو الجهات المفوضّة.

• **خلل في تطبيق مبادئ الشفافية و التنافسيّة:** تُظهر الوقائع الميدانية أنّ أغلب الامتيازات تُمنح في ظروف لا تحترم مبدأ المنافسة، حيث غالباً ما تفضي الإجراءات المتبّعة لاختيار المتصرّف إلى عرض وحيد، دون اعتماد ظروف فنية أو مالية واضحة. كما أنّ العروض المالية تُقدّم علناً ممّا يشجّع على التواطؤ.

• **هيمنة عدد محدود من المتدخلين:** هناك شبه احتكار من قبل فاعلين محددين لإدارة جميع أنواع الأسواق (الخضر، السمك، اللحوم، الماشية...) على المستوى الوطني عبر وسطاء أو واجهات شكلية.

• **ضعف القدرة المؤسّساتية للجماعات المحليّة:** تفتقر أغلب البلديات، خاصّة تلك التي تعتمد على التسيير المباشر، إلى الكفاءات و الموارد اللازمة لضمان حسن التصرف في الأسواق لا من حيث الصيانة و لا النظافة و لا حماية البيئة كما أبرز ذلك تقرير دائرة المحاسبات 2020.

• **فجوة في البيانات و الحوكمة:** لا تتوفر البلديات على معطيات دقيقة عن النشاط الاقتصادي داخل الأسواق، ممّا يحدّ من قدرتها على تقييم الأداء أو ضبط سياسات تدخّل فاعلة.

4- خلاصة وتوصيات:

اعتماداً على ما سبق بيانه تقترح الدراسة التدابير الأساسية التالية:

1- توحيد المفاهيم القانونية و توضيح الفرق بين الامتياز و الإيجار في النصوص

المنظمة:

يشهد الإطار القانوني المنظم لاستغلال الأسواق و المسالخ خلطا في المفاهيم بين "عقود الامتياز" و "عقود الإيجار"، مما يؤدي إلى تعدد القراءات القانونية و اختلاف التأويلات الإدارية.

- الإيجار هو علاقة تعاقدية بسيطة يلتزم فيها المستأجر بدفع مبلغ مالي مقابل استعمال مرفق عمومي دون أن يتحمل مسؤولية تطويره أو صيانته.
- أما الامتياز فهو عقد إداري يقتضي من المتصرف (المُخوّل له) تقديم خدمة عمومية لفائدة المواطنين نيابة عن السلطة العمومية مقابل تحمّل استثمارات وصيانة و تسيير المرفق وفق شروط دقيقة.

لذا، يتعيّن توحيد هذه المفاهيم في النصوص المنظمة و تحديد النظام القانوني واجب التطبيق ضروري لتوضيح المسؤوليات و تحسين الحوكمة.

2- تفعيل الشفافية و المنافسة عند إسناد عقود الامتياز و تحديد شروط التعاقد في دفاتر شروط مفصلة:

يلاحظ غياب الشفافية في بعض عمليات إسناد الامتياز، مما يفتح المجال للتجاوزات و ضعف جودة الخدمات. لذلك:

- يجب اعتماد مسارات تنافسية شفافة (استشارات عمومية أو طلب عروض) و تحديد دفاتر شروط مفصلة تشمل التزامات دقيقة تتعلق بالاستثمار و الصيانة و الأسعار و الرقابة و مؤشرات الأداء.
- كما يفترض أن تخضع هذه الدفاتر للمراجعة الدورية لضمان تكيفها مع التحوّلات الاقتصادية و متطلّبات المرفق العمومي.

3- إعادة هيكلة إدارة الأسواق و المسالخ من خلال تكوين أعوان متخصصين و تعزيز آليات الرقابة و المتابعة:

ترتبط النّجاعة الإداريّة بقدرة الهياكل المسؤولة على التصرفّ الفعلي في المرافق و مراقبة المستغلّين.

- يُستحسن إرساء إدارة مختصّة للمرافق العموميّة التجاريّة تتكوّن من أعوان ذوي كفاءة في مجالات السّلامة الغذائيّة و الماليّة و القانونيّة و اللّوجستية.
- كما يُفترض تعزيز منظومة الرّقابة عبر أدوات رقميّة للمراقبة الحينيّة و تكثيف الزّيارات الميدانيّة مع إصدار تقارير تقييم دوريّة.

4- اعتماد مؤشّرات موضوعيّة لتحديد المستلزم بدل الاكتفاء بالعرض المالي:

إنّ التركيز المفرط على العرض المالي الأرفع كآلية وحيدة لإسناد الامتياز يؤدّي إلى إقصاء المستثمرين الجادّين القادرين على تطوير السوق و الارتقاء بمستوى الخدمات مقابل ترجيح كفّة العروض ذات العائد المالي الفوري و لو على حساب جودة الاستغلال و استدامة المرفق العمومي.

لذا، يُقترح تحديد معايير ماليّة و موضوعيّة تشمل حجم الاستثمار المقترح الكفاءة الفنيّة و القدرة على الصّيانة و مؤشّرات الأداء و تكلفة الخدمة المقدّمة للمواطن. بذلك، يُصبح العرض الأفضل أكثر توازنا بين النجاعة الاقتصادية و جودة الخدمة والمردويّة الماليّة.

5- تمديد مدة العقود بشكل معقول لتشجيع الاستثمار و الصيانة:

لا تشجع العقود قصيرة المدى (سنة الى 3 سنوات) المستغلّين على الاستثمار طويل الأمد في صيانة البنية التحتية أو تحديث التجهيزات. لذا:

- يُقترح تمديد العقود إلى سبع (7) أو عشر (10) سنوات مع إمكانية تجديدها مشروطة باحترام الالتزامات التعاقدية حتى يتمكن المستثمر من استرجاع كلفة الاستثمار وتحقيق مردودية معقولة.

6- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وفق عقود واضحة تشمل إلزاما استثماريا ومؤشرات أداء قابلة للتقييم:

يجب أن يتم إدماج القطاع الخاص في تسيير المرافق العمومية ضمن إطار قانوني وتنظيمي صارم.

و يجب أن تتضمن العقود المبرمة التزامات استثمارية محدّدة (قيمة، آجال، طبيعة الأشغال)، مع مؤشرات أداء قابلة للقياس (مدى رضا جميع المتدخلين و تأمين مصالحهم ، نظافة السوق، توفر الخدمات، مستوى الأسعار...).

هذا يعزّز من منطق المساءلة و يُمكن السلطات الجهوية أو المركزية من تقييم موضوعي لأداء المشغلين.

7- ضمان التطبيق الفعلي للقوانين القائمة و مراجعة النظام القانوني للامتيازات لضمان جودة الخدمات العامة و صيانة المرافق:

رغم وجود ترسانة قانونية تنظّم التصرف في المرافق العمومية إلا أنّ ضعف التطبيق والتنفيذ يمثل إشكالية مركزية. لذا:

- يجب تفعيل آليات الرقابة و الزجر ضدّ المخالفين مع مراجعة النصوص المنظمة للامتيازات بما يضمن توازن العلاقة التعاقدية و يحمي المرفق العمومي كمصلحة عامة.

- كما يجب التنصيص صراحة في التّصوص على آليات فضّ التّزاعات و شروط إنهاء العقد في صورة الإخلال بالالتزامات.

5- مسالك التوزيع الموازية:

5-1- تعريف مسالك التوزيع الموازية:

تُعرف مسالك التوزيع الموازية على أنّها شبكات غير رسمية تُستخدم لنقل و ترويج المنتجات (الفلاحيّة، الاستهلاكية و غيرها) خارج الأطر القانونيّة و الرقابيّة، دون المرور عبر القنوات المنظّمة مثل التعاونيات و الأسواق الرسميّة أو المؤسّسات الخاضعة للرّقابة الجبائيّة.

و تتميّز هذه المسالك بالخصائص التّالية:

- غياب العقود الرسميّة أو الفواتير.
- غياب التصريح بالمنتجات أو الكمّيات.
- عدم الخضوع للرّقابة الصحيّة أو الجبائيّة أو الاقتصاديّة.
- وجود وسطاء غير مرخّصين.
- تسهيل التهريب و الاحتكار و المضاربة.

5-2- مدى سيطرة هذه المسالك على الأسواق:

تسيطر المسالك الموازية على نسبة هامّة من توزيع المنتجات في تونس و خاصّة خلال فترات تقاطع الفصول و فجوات الانتاج. و تقدّر نسبة المنتجات الفلاحية التي تمرّ عبر وسطاء خارج الأطر المنظّمة، مثل "الحمّارة" و "السماسة"، بأكثر من 50 % في بعض الحالات.

و تشهد أسواق الجملة الرسمية تحولات تجعلها أحيانا نقاط عبور لتجارة غير خاضعة للرقابة فيما تنتشر شبكات موازية على مستوى تجارة التفصيل خاصة بالأسواق الأسبوعية والطرق و الأحياء، حيث تُعرض المنتجات من قبل تجار لا يملكون صفة قانونية و دون المرور بالمسالك الرسمية و بأسعار غير قانونية.

كما تُنقل كميات ضخمة من المنتجات الفلاحية و البضائع بطرق غير قانونية دون تصاريح أو وثائق و غالبا ما يتم ذلك ليلا لتفادي الرقابة.

3-5- مخاطر هذه المسالك:

تُفرز المسالك الموازية عددا من المخاطر التي تمسّ كلّا من الفلاح و السوق و الدولة والمستهلك و من أبرزها:

- تشويه الأسعار: يستغلّ الوسطاء غياب الرقابة للتلاعب بالكميات و تخزين البضائع لخلق نقص مصطنع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تهديد استقرار السوق: يصعب نشاط هذه المسالك عملية التخطيط الاقتصادي ويربك العرض و الطلب.
- ضعف القدرة الرقابية للدولة: يجعل غياب التوثيق من الصعب التدخل لضبط الأسعار أو مراقبة الجودة.
- تدمير القطاع المنظم: يعاني التجار الخاضعون للقانون من منافسة غير عادلة من قبل الفاعلين في السوق الموازي.
- ضياع مداخيل الدولة: لا يصرّح الوسطاء في المسالك الموازية بمداخيلهم و لا يدفعون الضرائب، ممّا ينعكس سلبا على موارد الدولة و يقلص من إمكانيات الاستثمار في البنية التحتية أو الدعم الفلاحي.
- ضعف حماية الفلاح: يُجبر الفلاح على بيع منتجاته بأسعار متدنية في غياب آليات قانونية تحميه، ممّا يعرضه للاستغلال.

- غياب التتبع و سلامة المنتجات: يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالسلامة الصحية نتيجة عدم القدرة على تتبع مصادر المنتجات.
- عدم استقرار السوق: يخلق نشاط المسالك الموازية تقلبات حادة في الأسعار والكميات المتوفرة.
- إضعاف الأسواق القانونيّة: تعجز الأسواق المنظّمة عن مجاراة الأسعار "المضروبة" التي يفرضها الفاعلون في السوق الموازي.

4-5- التوصيات و الحلول المقترحة للحدّ من المسالك الموازية:

إزاء هذه المخاطر التي تشهدها المسالك الموازية للتوزيع يُقترح ما يلي:

أ- إدماج الفاعلين في السوق الموازي ضمن الإطار القانوني:

- إعداد بطاقة مهنيّة خاصّة بالوسطاء و الناقلين الفلاحيين تُسند من طرف هياكل رسميّة (بلديّة، وزارة التجارة أو الفلاحة).
- تسجيل هؤلاء في سجلات مهنيّة وطنيّة أو جهويّة تُمكن من تتبع نشاطهم ومراقبتهم.
- منحهم مزيدا من التحفيزات جبائيّة أو اجتماعيّة مقابل انخراطهم في المسالك المنظّمة.

ب- إصلاح منظومة أسواق الجملة:

- تعزيز الرقابة داخل أسواق الجملة بالتنسيق بين وزارة التجارة و السلط الأمنيّة والبلديّات.
- رقمنة المعاملات داخل الأسواق (مثلا: إدخال نظام التتبع الإلكتروني للمنتجات والكميات).
- تنظيم الدخول إلى الأسواق عبر نظام تسجيل يومي أو شهري للمزوّدين و الوسطاء.

ت- تشجيع العمل التعاوني و الاقتصاد الاجتماعي:

- دعم التعاونيات الفلاحية و الشركات الأهلية و تمكينها من لعب دور الوسيط القانوني بين الفلاح و الأسواق.
- تحفيز الفلاحين على الانخراط في مجامع تنمية فلاحية تضمن تسويقا منظما ومحتميا.

ث- تعزيز آليات الرقابة و المراقبة الاقتصادية:

- تكثيف المراقبة الميدانية على الطرقات و الأسواق الأسبوعية و نقاط البيع العشوائي.
- إحداث فرق مشتركة بين أعوان وزارة التجارة و مصالح الرقابة بالبلديات و الديوانة لمراقبة نقل و توزيع البضائع.
- اعتماد تقنيات حديثة (مثل تتبع GPS للشاحنات التجارية أو تطبيق رقمية للتصاريح).

ج- تبسيط الإجراءات الإدارية و الجبائية:

- تسهيل إجراءات التصريح الجبائي للمهن الصغرى في القطاع الفلاحي و التجاري.
- توفير صيغ قانونية مرنة للناشطين في القطاع الموازي تتيح لهم الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد المنظم.

ح- رفع الوعي و التحسيس:

- إطلاق حملات توعوية موجهة للفلاحين و الوسطاء حول مخاطر السوق الموازي ومزايا الانخراط في النظام القانوني.
- العمل مع المجتمع المدني و البلديات للتواصل المباشر مع المتدخلين في المناطق الداخلية و الريفية.

إنّ التصديّ لظاهرة المسالك الموازية لا يمرّ فقط عبر الزجر، بل يتطلّب مقارنة شاملة تقوم على الإدماج و التحفيز و الرقابة الفعّالة. و يُعدّ تنظيم مسالك التوزيع عنصرا أساسيا لضمان التوازن في السوق و حماية الفلاح و تحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية.

6- مراجعة التشريعات المنظمة للمسالك التوزيع:

استنادا إلى حقيقة ملاءمة التشريعات لبرنامج التأهيل الوطني لمسالك التوزيع في تونس، فإنّ من الضروري جعل القوانين المنظمة لهذه المسالك أكثر وضوحا للمشغل والإدارة و المستهلك. و يتطلّب الأمر دمج النصوص المتعلقة بهذا الموضوع في "مدونة خاصة للمسالك التجارية" التي ستعمل على "توضيح" هذه النصوص عبر إزالة الأحكام القديمة و تنظيم محتويات النصوص الجاري بها العمل و حذف التناقضات و تقديم إجابات قانونية للمشاكل الجديدة و سدّ الثغرات القانونية بالإضافة إلى دمج، عند الاقتضاء، القواعد القانونية الدولية المعمول بها في بعض الجوانب المتعلقة بالمسالك التجارية كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الموقعة. و ينبغي أيضا اقتراح قواعد قانونية جديدة قد تكون ضرورية لتنظيم المسالك التجارية.

و يجب أن تقوم هذه المدونة على "قانون إطار" يعيد النظر في القانون عدد 86 لسنة 1994 المؤرخ في 23 جويلية 1994 و المتعلق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري و نصوصه التطبيقية و يحدّد المبادئ الأساسية في مختلف جوانب هذا المجال.

و سيكون الهدف من ذلك تقييم و تحليل ملاءمة التشريعات الحالية المتعلقة بالمسالك التوزيع مع مراعاة المعطيات العلمية و التطورات القانونية الوطنية و الدولية وأخذ خصوصيات البلاد بعين الاعتبار. ولتحقيق ذلك، يجب إجراء تشخيص دقيق ومتخصّص بالأساس في محاور مرونة المسالك الحالية و خريطة أسواق الجملة و أسواق

الخضر (MIN) و أسواق اللحوم (MIR) و نظام التشغيل و إدارة مسالك التوزيع والشركات بين القطاعين العام و الخاص في إطار شركات مختلطة للإدارة و نظام فرض الحقوق و الضرائب في الأسواق و نظام النقل بالإضافة إلى دمج القانون الدولي في بعض الجوانب ذات الصلة بتطوير المسالك التجارية ضمن التشريع الوطني.

و سيسهم مشروع تدوين التشريعات في وضع ترتيب قانوني منظم في ما يخص مسالك التوزيع و تعزيز الأمن الغذائي و توعية الأطراف المعنية و المتداخلة حول المعايير المعمول بها في هذا المجال.

و تسعى "مدونة مسالك التوزيع" لأن تكون "مدونة المواطن".

* مراجعة التشريعات المتعلقة بنقل المنتجات الفلاحية و الصيد البحري:

خلصت دراسة أجراها البنك الدولي في إطار إعداد الخطة التنموية التاسعة (1997-2001) إلى الملاحظات الرئيسية التالية التي يمكن أن توجه إلى قطاع النقل المرتبط بمسالك توزيع المنتجات الفلاحية و الصيد البحري:

- مراجعة التشريعات الحالية و إلغاء القيود على الوصول إلى القطاع مع التركيز في التشريعات على الخصائص الفنية للمركبات و كفاءة السائقين بدلاً من تحميل الشركات قيوداً على الحمولة الإجمالية للشاحنات أو عمر الشاحنة أو هيكل التمويل.
- تطوير التفكير في معايير التأهيل المهني و التكوين اللازمين لتنفيذ هذه المعايير بشكل عملي. كما يجب دراسة مشكلة النقل غير القانوني بشكل أعمق.
- من جهة أخرى، و رغم تعدد النصوص القانونية المؤطرة لقطاع نقل البضائع، فإنّ هناك فراغاً تشريعياً يخصّ نقل بعض الأصناف الحساسة من المنتجات القابلة للتلف على غرار منتجات الصيد البحري و اللحوم و المنتجات الداجنة، خاصّة في ما يتعلّق بالشروط الفنية و الصحية الواجب توفّرها في وسائل النقل المخصّصة لها.

و من ضمن الأمثلة على ذلك، تقتصر مهمّة خدمات الرّقابة الفنيّة للوكالة التونسية للنقل البرّي (ATTT) الرّاجعة بالنّظر لوزارة النّقل على فحص قدرة العربات على السّير بأمان على الطرق و من ثمّ إصدار شهادة الفحص دون التثبّت في مدى تأهيل العربة للمحافظة على المنتجات المنقولة وفقاً للمعايير اللّازمة.

أمّا في ما يخصّ خدمات الرّقابة الصحيّة الموكلة لوزارة الصّحة، فلا تجري فحوصا مسبقّة إذ تقتصر مهامّها على التحقق العرضي عند إجراء عمليّات التفتيش العشوائيّة لمعرفة ما إذا كانت العربة تتطابق مع المعايير الصحيّة للمحافظة على المنتجات المنقولة.

* وضعيّة تطبيق الاتفاقيّة الدوليّة لنقل المنتجات القابلة للتلف (ATP) في تونس:

صادقت البلاد التونسيّة على الاتفاقيّة الدوليّة (ATP) في 26 فيفري 2007. و قد دخلت هذه الاتفاقيّة حيّز التنفيذ منذ تاريخ 3 افريل 2008 إلا أنّها لم تطبّق في تونس لا في النقل الوطني و لا في النّقل الدولي بسبب عدّة عقبات أهمّها:

- الصّعوبات الماليّة و الفنيّة لإنشاء محطة مختصّة لإجراء الاختبارات الفنيّة اللّازمة وإصدار شهادات ATP ،
- عدم تعيين السّلطة المختصّة المكلفة بإصدار شهادات المطابقة،
- غياب التشريعات الوطنيّة الخاصّة بنقل المنتجات القابلة للتلف وفقاً للقواعد الفنيّة للATP .

* مراجعة هوامش الرّبح:

يكتسي ضبط هامش الرّبح في قطاعات الخضر و الغلال و الأسماك و اللّحوم أهميّة إستراتيجيّة نظرا لكونها مواد أساسيّة تمسّ مباشرة القدرة الشرائيّة للمواطن. و تخضع أنشطة بيع هذه المواد إلى منظومة واسعة و متنشّعة من التكاليف المباشرة و غير المباشرة تشمل مصاريف التزويد من أسواق الجملة و عمولات الدلالة و الإتاوات المحليّة إلى

جانب تكاليف النّقل و المناولة و التخزين و ما تتطلّبه من تجهيزات و تقنيات تبريد و حفظ مستمّرة لضمان سلامة المنتج و جودته.

كما يتحمّل تاجر التفصيل مصاريف تشغيليّة ثابتة و متغيّرة تتعلّق بالكراء و الطاقة و الماء و الصيانة و التعقيم بالإضافة إلى الأجر و خسائر التلف الطبيعي المتزايدة بحسب طبيعة المنتوجات. و تشكّل هذه الكلفة الإجمالية جزءاً أساسياً في تحديد السّعر النّهائيّ المعروض للمستهلك، ممّا يستوجب إدراجها بدقّة و شفافيّة عند وضع أو مراجعة سقف هامش الرّبح المعمول به.

لذلك، أصبح من الضروري إجراء تحليل موضوعي و شامل لجميع مكّونات الكلفة الفعلية لتاجر التفصيل في هذه القطاعات بما يُمكن من وضع منهجيّة عادلة و دقيقة لاحتساب هامش الرّبح تكفل حماية المستهلك من أيّة زيادات غير مبرّرة و في الوقت ذاته تدعم استدامة نشاط التّجار و تحسين كفاءة و سلاسة سلسلة التزويد ضمن إطار اقتصادي منظمّ و شفاف و متوازن.

و من خلال ما يتوقّف من معطيات و إحصائيات حول مكّونات الكلفة الفعلية لتاجر التفصيل بعد عملية الشراء بالجملة للخضر و الغلال و الأسماك، يتبيّن وجود خمسة (5) مكّونات أساسية لهذه الكلفة تتمثّل في:

أ- معالم المستخلصة بسوق الجملة،

ب- تكاليف النّقل،

ت- تكاليف التخزين و العرض بالمحلّ

ث- التكاليف الجبائية،

ج- تكاليف اليد العاملة.

و يقدّم الجدول الموالي مكّونات الكلفة الفعلية لتاجر التفصيل بعد عملية الشراء بالجملة للخضر و الغلال:

جدول مكونات الكلفة الفعلية لتاجر التفصيل بعد عملية الشراء بالجملة

أسماك	خضر و غلال
-------	------------

<p>أ- المعاليم المستخلصة بسوق الجملة من 4,61 إلى 5,1 %</p> <p>1- تحميل و تنزيل (الحمالة) 4,6 %</p> <p>2- عمولة الحراسة بالسوق 0,01 إلى 0,5 %</p> <p>ب- تكاليف النقل من 3 إلى 5 %</p> <p>1- وقود (بنزين/غازوال) لعربات مبرّدة</p> <p>2- أجر السائق أو العربة</p> <p>3- إهلاك السيّارة</p> <p>ت- تكاليف التخزين و العرض بالمحلّ من 11,15 إلى 16,75 %</p> <p>1- كراء المحلّ من 0,3 إلى 1 %</p> <p>2- كهرباء (تبريد + إنارة) + ماء + ثلج 0,25 %</p> <p>3- أدوات العرض (طاولات، صناديق، ميزان) + مواد التنظيف + أكياس بلاستيكية + خسائر داخل المحلّ 2,5 %</p> <p>4- خسائر الوزن من 1 إلى 3 %</p> <p>5- السلع غير المباعة من 7 إلى 10 %</p> <p>ث- التكاليف الجبائية من 0,321 إلى 0,521 %</p> <p>1- ضريبة الدخل 0,3 إلى 0,5 %</p> <p>2- معلوم بلدي 0,001 %</p> <p>3- الضمان الاجتماعي للعمال 0,02 %</p> <p>ج- تكاليف اليد العاملة من 2 إلى 2,5 %</p> <p>1- أجور العمال 2 إلى 2,5 %</p> <p>المجموع من 17,981 إلى 29,871 %</p> <p>معدل التكاليف: 23,926 %</p> <p>هامش الربح الأدنى 10 %</p>	<p>أ- المعاليم المستخلصة بسوق الجملة من 3,03 إلى 3,1 %</p> <p>1. تحميل و تنزيل (الحمالة) 3 %</p> <p>2. عمولة الحراسة بالسوق 0,03 إلى 0,1 %</p> <p>ب- تكاليف النقل من 2 إلى 4 %</p> <p>1 - وقود (بنزين/غازوال)</p> <p>1- أجر السائق أو العربة</p> <p>2- إهلاك السيّارة</p> <p>ت- تكاليف التخزين و العرض بالمحلّ من 7,9 إلى 10,6 %</p> <p>1. كراء المحلّ من 0,3 إلى 1 %</p> <p>2. كهرباء (تبريد + إنارة) + ماء 0,1 %</p> <p>3. أدوات العرض (طاولات، صناديق، ميزان) + مواد التنظيف + أكياس بلاستيكية + خسائر داخل المحلّ 1,5 %</p> <p>4. خسائر الوزن 1 %</p> <p>5. السلع غير المباعة من 5 إلى 7 %</p> <p>ث- التكاليف الجبائية من 0,311 إلى 0,511 %</p> <p>1. ضريبة الدخل 0,3 إلى 0,5 %</p> <p>2. معلوم بلدي 0,001 %</p> <p>3. الضمان الاجتماعي للعمال 0,01 %</p> <p>ج- تكاليف اليد العاملة من 1 إلى 1,5 %</p> <p>1. أجور العمال 1 إلى 1,5 %</p> <p>المجموع من 14,241 إلى 19,711 %</p> <p>معدّل التكاليف: 16,976 %</p> <p>هامش الربح الأدنى: 10 %</p>
--	---

و يتبيّن من خلال تحليل الكلفة أنّ ارتفاع أسعار الخضّر و الغلال و الأسمك يعود أساسا

إلى عوامل هيكلية قبل أن يكون نتيجة للمضاربة.

فالكلفة الفعلية لتاجر التفصيل تمثّل حوالي 17 % من سعر الشراء بالنسبة للخضّر

والغلال و 24 % بالنسبة للأسمك. و يضاف إليها هامش ربح أدنى لا يقلّ عن 10 %، وهي

نسب تتماشى تقريبا مع هامش الربح الذي تحدّده التراتيب الجاري بها العمل و الذي

يتراوح بين 20 % و 30 % بالنسبة للخضر و الغلال. و هذا يعني أنّ السّعر النّهائي عند مستوى التفصيل يمكن تفسيره محاسبيًا من خلال الكلفة و الرّبح المسموح به دون وجود انحراف كبير. و مع ذلك، فإنّ بعض الممارسات المضاربة مثل التخزين غير المشروع والتلاعب بالكمّيات عند الدخول للأسواق و استغلال فترات الذروة يمكن أن ترفع الأسعار فوق مستوياتها "المنطقية"، لكنّها لا تشكّل السبب الرئيسيّ المستمرّ للارتفاع.

و عليه، فإنّ أصل المشكل هو هيكليّ بالأساس مرتبط بكلفة الانتاج و الفاقد و نقص النّجاعة اللّوجستية و خاصّة تعدّد الوسطاء، في حين تبقى المضاربة عاملاً مفاقماً يظهر في فترات معيّنة و لا يفسّر الارتفاعات الهيكلية الدائمة.

II- طرق التحسين و التطوير

1- المنظومة المعلوماتية للتصرّف في الأسواق:

في غياب منظومة معلوماتية للتصرّف في الأسواق تحدّد كلفة المتدخلين و تُمكن من مراقبة الدخول و الخروج و توحيد نظام الفوترة و إدراج كلفة البيانات الخاصّة بالمنتوج واسترساله على غرار الكمّيات الواردة و مصدرها و المبيوعات و الكمّيات المخزّنة و المتلفة والأسعار، بادرت الشركة التونسية لأسواق الجملة بتصميم منظومة إعلامية تُعنى بتنظيم عمليّات التزويد و البيع والمراقبة لوكلاء البيع خضر و غلال و أسماك و تجّار التمور بالسوق الرّاجع لها بالتّظر.

كما تولّت الشركة في إطار المنشور المشترك عدد 58 لسنة 2016 تسويق هذه المنظومة و تركيزها بالعديد من الأسواق لغاية تنظيم مسالك التوزيع و تطويرها و تجميع المعطيات الخاصّة بكلّ المعاملات بهذه الأسواق إضافة إلى إرساء نظام تسيير موحد داخل كلفة مسالك التوزيع الوطنيّة و الجهويّة.

و يُعتبر الهدف الأساسي من هذا النّظام المعلوماتي إرساء قاعدة بيانات وطنيّة تخزن مختلف المعاملات التجاريّة المتداولة بكلفة مسالك التوزيع الرسميّة للخضر و الغلال والأسماك بالجملة، و تخوّل متابعة و مراقبة التزويد و الأسعار بصفة حينيّة. و قد عمّت هذه التجربة العديد من البلديّات المشرفة على أسواق الخضر و الغلال والأسماك.

2- تطوير أساليب العمل:

من خلال متابعة طرق تسيير أسواق الجملة للمنتجات الفلاحيّة و البحريّة و كذلك المسالخ، يُمكن رفع عديد الإخلالات من أبرزها:

- قلة وعي مالكي الأسواق بأهمية الصيانة الدورية للبنية التحتية، و هذا ما أدى إلى تدهورها السريع.
- اقتصار دور المستلزم على جمع الضرائب و المعاليم دون تحمّل مسؤوليات أخرى تتعلق بالإدارة.
- عدم امتلاك البلديات للهيكل المختصة و لا الخبرة اللازمة لضمان حسن التسيير الأسواق في حالة إدارتها بصفة مباشرة.
- عقود اللمة، و التي لا تتجاوز غالبًا سنة واحدة، لا تشجّع المتعهدين على الاستثمار في صيانة السوق أو تطويرها.
- معظم الحالات التي يتم فيها تفويض تسيير السوق إلى أطراف أخرى، لا تمارس الجماعة المحلية دورها الرقابي بالقدر المطلوب في متابعة النشاط الاقتصادي داخل السوق. كما تفتقر إلى منظومة معلوماتية تمكنها من تتبّع حجم المعاملات المنجزة وقيمتها المالية.
- استعمال في عديد الفضاءات، خاصة داخل المسالخ، لتجهيزات تعاني من تدهور على المستويات التقنية و الصحية و البيئية من قبل متدخلين يفتقرون للوعي الكافي بقواعد السلامة و النظافة لهذه التجهيزات و لا يتحملون مسؤولية صيانتها أو حسن التصرف فيها، مما ينعكس سلبيًا على جودة الخدمات و سلامة المحيط.
- و لتجاوز هذه النقائص، و جب التفكير في بعض الطرق البديلة المتعلقة بإدارة هذه المسالك من ذلك:

* بالنسبة لكافة الأسواق التابعة للبلديات:

- تشجيع ظهور شركات منظمة و متخصصة في إدارة الأسواق، يمكن أن تضم مهنيين في القطاع أو تأخذ شكل شركات اقتصاد مشترك بمساهمة البلديات المعنية و المهنيين والخواص. و يمكن وضع حوافز لتكوين مثل هذه الشركات.

• منح إدارة الأسواق إلى الشركة التونسية لأسواق الجملة دون اللجوء إلى طلب عروض (أي عن طريق صفقة بالتفاوض المباشر)، باعتبار ما تملكه من خبرة و معرفة معمّقة بجوانب التسيير و الاستغلال.

ويمكن لهذه الشركة أن تلعب دور الريادة من خلال إنشاء فروع تتولّى إدارة جميع أسواق الجملة في البلاد. و هي تدعم حاليًا عدّة أسواق لتحسين أدائها خاصّة في ميدان رقمنة الخدمات، و تستثمر باستمرار في تحسين الكفاءة و تصميم أدوات عمليّة قابلة للتكيف مع كلّ الأسواق حسب الاحتياجات، ممّا يجعلها مرجعًا وطنيًا في مجال إدارة الأسواق.

* في حال الإبقاء على نمط الإدارة عن طريق التفويض:

• الاستعانة بالهيكل الوطنيّة العموميّة (مثل وحدة متابعة الامتيازات، مجلس المنافسة...) في إعداد كراسات الشروط و إبرام و متابعة عقود التفويض.

• الالتزام الصّارم بالقوانين المتعلقة بالتفويض، خاصة في ما يتعلّق بالشفافيّة و الإعلان ومدّة العقود.

• تحميل المتعهد مسؤوليّة التسيير الفعلي للسوق، بما في ذلك الصيانة و الترويج و المتابعة الاقتصادية.

• ضمان مراقبة دوريّة للتأكد من احترام بنود العقد و متابعة شفافيّة المعاملات.

* بالنسبة للمسالخ، يمكن تصوّر سيناريوهين اثنين:

أ- تفويض مرفق عمومي وفقا للفصل 85 من مجلّة الجماعات المحلية، حيث تبادر الجهة المفوضّة (بلديّة، اتحاد بلديات، هيئة مشتركة) بتفويض إدارة المذبح إلى شخص معنوي أو ذاتي عام أو خاص، و يكون تعويضه مرتبًا بنتائج الاستغلال و يتحمّل المخاطر الماليّة.

○ يتكفّل المتعهد بتركيز التجهيزات اللازمة لحسن سير المرفق.

○ يُصدر المجلس البلدي قرارا يحدّد طبيعة الخدمات العامّة المُفوضّة

ومواصفاتها الفنيّة.

○ يُمكن أن تُكوّن شركة استغلال من مهنيين (جزّارين، تجار جملة...) و من هياكل مهنية أخرى.

○ يجب أن تكون مدّة التفويض كافية لضمان استرجاع كلفة الاستثمارات المنجزة.

ب- تسيير مشترك، حيث يُشرك المهنيون في إدارة المذبح ضمن هيكل اقتصادي مختلط، و يمكن أن تشارك فيه هياكل قائمة (مثل شركة اللحوم "شركة اللحوم") للاستفادة من خبرتها وكفاءتها.

* بالنسبة لأسواق الجملة الخاصة بالأسمك: رغم أنّ خيار الإدارة المباشرة من قبل وكالة موانئ و تجهيزات الصيد البحري (APIP) الواقعة بالموانئ يبدو مستبعدًا في الوقت الرّاهن، إلاّ أنه يعدّ، حسب تقديرنا، الحلّ الأنسب و الأكثر ملاءمة.

3- دور الرّقابة و الشفافية: تعزيز عمليّات الرّقابة على تطبيق النصوص

يُمثل القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرّخ في 26 فيفري 2019 و المتعلّق بالأمن الصحيّ للمنتجات الغذائية و أعلاف الحيوانات علامة فارقة في مسار إصلاح منظومة الرّقابة الصحيّة، حيث أرسى مقاربة جديدة تركز على الوقاية و التتبع و الصّرامة في تطبيق القانون، ممّا يجعله أداة تشريعية قادرة على تحقيق حماية صحيّة شاملة للمستهلك و دعم أهداف الخطة الوطنية لإدارة المواد الغذائية.

إلاّ أنّ التباين القائم بين ما نصّ عليه الإطار القانوني و ما هو معمول به ميدانيًا، إلى جانب تأخّر إصدار النصوص الترتيبية اللازمة، يُعدّ عائقًا جوهريًا أمام تحقيق نجاعة فعلية في الحوكمة الصحيّة لسلسلة التوزيع الغذائي، خاصّة في قطاعات حسّاسة على غرار المنتجات البحريّة و اللحوم الطازجة.

و في هذا السّياق، و رغم تغطية المنظومة القانونيّة الحاليّة لمعظم الجوانب التنظيميّة المتعلّقة بسلامة المنتجات، فإنّ ضعف التطبيق الميداني، لأسباب مؤسّسية و اقتصاديّة، يُفرغ هذه النّصوص من محتواها العملي، حيث تُسجّل خروقات متكرّرة على غرار عدم الالتزام بمواصفات النّظافة و التصنيف و تتبّع مسار المنتج، علاوة على الإخلالات المرتبطة بالمساحات الدّنيا للأسواق و غياب حماية المحيط و ضعف استخدام الفوترة الإلكترونيّة و عدم التقيّد باستعمال أجهزة الوزن القانونيّة.

و على الرّغم من تكثيف عمليّات المراقبة الاقتصاديّة و ضبط الأسعار، و ما تبذله السّلط من مجهودات لمحاربة الاحتكار، إلّا أنّ الممارسات غير القانونيّة آخذة في التصاعد. كما يتجلّى ذلك من خلال تفتّشي ظاهرة المستودعات العشوائية و ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرّر، ممّا يُضعف من نجاعة التدخّل العمومي و يُخلّ بتوازن السّوق و يؤثّر سلبا على حقّ المواطن في الغذاء.

كما أظهرت عمليّات الرّقابة على الجودة قصورا واضحا من حيث التغطية و الفعاليّة، وهو ما يستدعي مراجعة جذريّة في آليّات التقييم وّالتدخل من حيث عدد الأعوان والآليّات المستعملة.

و في هذا الإطار، يصبح من الضّروري إرساء سياسة رقابيّة متطوّرة تقوم على التصدّي للممارسات غير المشروعة بصفة منهجيّة و تدعيم شفافيّة السّوق عبر إنشاء وحدات رقابة متخصّصة تعمل بتنسيق تام مع المصالح البيطرية و الفنية و تخوّل لها صلاحيّات قانونيّة موسّعة لتحرير محاضر المخالفات و إحالة مرتكبيها على الجهات القضائيّة المختصّة مع ضرورة تعديل أنظمة المتابعة و المراقبة بما يضمن استعمالا أمثل للموارد و تحقيق أقصى درجات الفعاليّة.

كما تبرز أهمية التعجيل بإصدار النصوص الترتيبية ذات العلاقة و توضيح الصلاحيات الرقابية بين مختلف الهياكل إلى جانب إعادة تأهيل الأسواق و موائئ التفرغ لتتلاءم مع المعايير الصحية و التنظيمية.

من جهة أخرى، يتعين رقمنة مسالك التوزيع من خلال إرساء منظومة وطنية لتتبع المنتجات الغذائية تتضمن فواتير إلكترونية و ربط الأسواق بمنصة معلوماتية مشتركة. ويُعد إنشاء وحدات رقابة متعددة الاختصاصات، ذات صلاحيات قانونية موسعة، أداة فعالة للتدخل الميداني و ردع المخالفات، في حين يمكن تعزيز الامتثال عبر اعتماد آليات تصنيف شفافة للأسواق و المستودعات و تحفيز الفاعلين الملتزمين عبر امتيازات إدارية أو مالية.

و تُستكمل هذه الإجراءات بإطلاق دورات تكوينية لفائدة الأعوان و المتدخلين و حملات تحسيسية تستهدف المستهلكين فضلاً عن متابعة تطوّر الأسعار لضبط هامش الربح والحدّ من المضاربة. و تمثل هذه الحلول مجتمعة مقارنة شاملة و عملية لتفعيل القانون بما يُمكن من إرساء منظومة غذائية سليمة و شفافة تُعزز ثقة المواطن و تدعم جهود الدولة في مجال السلامة الصحية و الحوكمة الرشيدة لسلسلة التوزيع الغذائي.

كما تتحمّل السلطات العمومية المكلفة بالرقابة مسؤولية مباشرة في ضمان حسن سير النظام الغذائي الوطني عبر فرض احترام القوانين و تفعيل الآليات الرقابية و تأمين سلامة المنتجات من المصدر إلى المستهلك، بما ينسجم مع المبادئ التوجيهية للقانون عدد 25 لسنة 2019، و يُعزز ثقة المواطن في المؤسسات و في جودة الغذاء المتاح له.

4- الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

1-4 الآثار الاقتصادية:

يشهد السوق التونسي حاليًا تفاوتًا هامًا بين أسعار الإنتاج و أسعار البيع للمستهلك نتيجة المضاربة التي يمارسها عدد من الوسطاء النشطين خارج الأطر القانونية والرقابية، مما يؤدي إلى ارتفاع غير مبرر في الأسعار و يُضعف من القدرة الشرائية للمواطن مع حرمان الفلاح من هامش ربح عادل.

و في المقابل، فإن تنظيم مسالك التوزيع من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في مسار المعاملات حيث يُمكن ربط كل عملية بيع بسجل إلكتروني أو منظومة شفافة تُوثق الكميات و الأسعار و تمنع ممارسات التخزين العشوائي أو خلق "ندرة مصطنعة". كما يُمكن هذا التنظيم من دعم قدرة الدولة على التدخل السريع و التّاجع عبر منظومة متابعة مستمرة لتطور الأسعار في السوق و ضمان توازن العرض و الطلب. و تفضي هذه التدابير إلى الآثار الإيجابية التالية:

أ- استقرار الأسعار ومقاومة المضاربة:

- تنظيم المسالك يسمح بضبط الأسعار و الحدّ من التلاعب و المضاربة.
- تحسين آليات العرض و الطلب يؤدي إلى أسعار أكثر عدالة و استقرارًا لفائدة المستهلك و الفلاح معًا.

ب- زيادة مداخيل الدولة:

- إدماج الفاعلين في الدورة القانونية يوسّع القاعدة الجبائية و يعزّز مداخيل الدولة من الضرائب و المعاليم.
- التقليل من الاقتصاد الموازي يتيح للدولة توجيه الموارد نحو الاستثمار العمومي والدعم الفلاحي.

ت- تحسين مردودية القطاع الفلاحي و التجاري:

- من خلال تقليص الخسائر الناتجة عن التبذير و سوء التخزين و النقل العشوائي.
- تمكين الفلاح من بيع منتوجه بسعر مجز يحقّزه على تحسين الانتاجية.

ث- تحسين مناخ الأعمال:

- من خلال سوق منظّمة تخلق بيئة أكثر شفافية و استقرارا للاستثمار في قطاع التوزيع و النقل و التخزين.
- تعزيز ثقة المستثمرين و المؤسّسات المالية.

- ج- ترشيد الدعم و توجيهه لمستحقّيه: عبر رقمنة سلسلة التوزيع و تحديد مسارات الدّعم بدقة ممّا يتيح منع تسرّب المواد المدعّمة إلى السوق السوداء.

3- الآثار الاجتماعية:

تتمثل الآثار الاجتماعية الإيجابية أساسا في:

أ- تحسين دخل الفلاحين و المنتجين الصغار:

- تقليص عدد الوسطاء و تحسين شروط البيع يمكن أن يضاعف دخل الفلاح و يخرجهم من دائرة الاستغلال.
- تشجيع الفلاحين على التنظيم في تعاونيات أو مجامع تنمية يرفع من قوتهم التفاوضية.

ب- حماية المستهلك:

- ضبط الأسعار و منع المضاربة يضمن للمستهلك الحصول على منتجات بأسعار عادلة و جودة مضمونة.
- توقّر منتجات مراقبة صحّيا و تباع في ظروف تحفظ السّلامة الغذائية.

ت- إدماج العاملين في الاقتصاد الموازي:

- فتح آفاق نحو التغطية الاجتماعية و جريات التقاعد و التأمين الصحي للناشطين الذين يتم إدماجهم في الدورة الرسمية.
- تعزيز كرامة العمل و تطوير المهارات المهنية.

ث- الحدّ من التفاوت بين الجهات:

- تنظيم السوق يمكن أن يُقلص الفوارق في التوزيع بين المناطق الداخلية والساحلية.
- خلق ديناميكية اقتصادية جهوية و تشجيع الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية بالولايات الداخلية.

- ج- الحدّ من الفساد و المحسوبية: من خلال رقمنة التعاملات وتنظيم سلاسل التوزيع يقلص من النفوذ غير القانوني لبعض الشبكات أو الأطراف.

إن تنظيم مسالك التوزيع في تونس ليس مجرد إجراء تقني، بل هو خيار اقتصادي واجتماعي إستراتيجي يعزّز مناعة الدولة و يرفع من كفاءة الانتاج و التوزيع و يكرّس العدالة بين المنتج و المستهلك. كما يوفّر الأساس لإصلاح شامل يشمل الجباية والتشغيل و الاستثمار و التغطية الاجتماعية.

III- مقترحات بعض المشاريع لتطوير مسالك التوزيع

تحتاج مسالك التوزيع، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها الرئيسي في دعم شفافية المعاملات وتعديل الاسعار، إلى إعادة هيكلة شاملة تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة والتتبع الرقمي و تكافئ الفرص بين المتدخلين في المنظومة.

و تكمن أهمية هذا الدور في ضمان تداول المنتجات الفلاحية ضمن مسارات قانونية واضحة تمكن من مراقبة الأسعار و التصدي للمضاربات و تحسين جودة العرض لفائدة المستهلك مع حماية حقوق الفلاحين و خاصة صغار المنتجين.

و للوصول إلى الأهداف المرتقبة و جب على الهياكل الحكومية و المؤسسات المهنية دراسة المقترحات التالية:

1- إنشاء مراكز تجميع و تبريد جهوية:

تندرج آلية تركيز نقاط تجميع مباشرة للفلاحين ضمن مقاربة استراتيجية تهدف إلى تحسين أداء سلاسل التوزيع الفلاحي و تعزيز العدالة الاقتصادية و الاجتماعية داخل السوق. و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الآلية في تقليص الخسائر المسجلة بعد الحصاد و التي تصل في بعض القطاعات إلى نسب مرتفعة، و ذلك من خلال توفير فضاءات منظمة تسمح للفلاح بتسويق منتوجه مباشرة دون المرور عبر وسطاء غير رسميين أو تجميعه وإرساله دون تكبد خسائر النقل أو متاعب متابعة الإشراف على عمليات البيع بالأسواق.

و تسهم هذه المبادرة في تحقيق جملة من الفوائد النوعية أبرزها تقليص الفاقد بنسب تتراوح بين 20 % و 30 % و تثبيت الأسعار و تحسين جودة المعروض و تعزيز مداخيل الفلاحين بفضل تقليص كلفة الوساطة و هوامش الربح غير المبررة، مما يحد من الممارسات الاحتكارية و يعزز التوازن داخل السوق.

أما الفئات المستفيدة من هذا التسمّي، فهي متعدّدة و تشمل بالأساس صغار ومتوسّطي الفلاحين و الأسواق البلديّة التي تستعيد دورها كمحور لتوزيع المنتجات الطازجة و تجار التفصيل الذين يتحصّلون على منتجات بأسعار معقولة و جودة أفضل، و أخيرا المستهلك النهائي الذي يتمكّن من اقتناء منتج فلاحي مضمون المصدر و السعر.

أما من حيث التمويل، فيمكن تعبئة موارد وطنية و دوليّة لإنجاح هذا المشروع، سواء عبر ميزانيّة الدولة أو عبر الشراكة مع شركات النّقل أو عبر دعم المنظمات الدولية فضلا عن إمكانيّات تعبئة موارد من الشركات الأهليّة في مناطق الانتاج أو من خلال آليّات التمويل التشاركي المحليّ.

2- تركيز و تعميم الأسواق المباشرة:

في إطار البحث عن حلول فعّالة لإصلاح مسالك توزيع المنتجات الفلاحية في تونس، تبرز سلاسل التوزيع القصيرة كخيار استراتيجي لتعزيز العدالة الاقتصادية و تحقيق توازن أفضل بين الفلاح و المستهلك. و في هذا السّياق، يُعدّ تنظيم أسواق مباشرة تربط بين المنتج و المستهلك على غرار الأسواق الأسبوعيّة من الآليّات التي أثبتت جدواها في رفع مداخيل صغار الفلاحين و تحسين الشفافيّة التجاريّة و توفير منتجات فلاحية بجودة عالية و أسعار معقولة.

و رغم ما حقّقه هذه التجارب من نتائج إيجابية خاصّة في بعض المناطق الحضريّة كالعاصمة تونس، فإنّ انتشارها الجغرافي لا يزال محدودًا كما تعاني من ضعف في التنظيم والاستدامة. لذلك، يُعدّ توسيع هذه المبادرات نحو المناطق الداخليّة و الريفيّة خيارا استراتيجيّا لإرساء منظومة توزيع عادلة تُقلّص الفجوة بين مناطق الانتاج و مواقع الاستهلاك و تعزّز استهلاك المنتج المحليّ.

و في هذا الإطار، يُطرح "سوق المزارعين FARM MARKETS" كحلّ إضافي واعد يكمل الأسواق الأسبوعية التقليدية من خلال إرساء قناة توزيع قصيرة و فعّالة تُقلّص عدد الوسطاء و تمكّن الفلاح من بيع منتجاته مباشرة للمستهلك. هذا النموذج يُساهم في:

- تقليص التكاليف المرتبطة بحلقات التوزيع المعقدة، ممّا يؤدي إلى تخفيض الأسعار للمستهلك،
- رفع هامش ربح الفلاحين، خاصة الصغار منهم، و تحفيزهم على تطوير انتاجهم،
- تحقيق شفافية في التسعير، بما يقلل من فرص الاحتكار و المضاربة،
- تعزيز الاستهلاك المحلي، من خلال توفير منتجات طازجة و محلية بجودة عالية.

و لإرساء هذا النموذج بنجاح، لا بدّ من توفير جملة من الشروط التنظيمية أبرزها دعم البلديات و السلطات المحلية في توفير فضاءات ملائمة داخل الأحياء أو المدن الكبرى لبيع المنتوجات الفلاحية بالتفصيل على غرار سوق من المنتج الى المستهلك الذي يتم تركيزه خلال فترات الاستهلاك الكبرى مثل شهر رمضان، أو داخل أسواق الجملة ذاتها على غرار ما هو معمول به في بعض الأسواق الأوروبية، مثل إسبانيا و فرنسا، حيث تخصّص فضاءات مباشرة للمنتجين (Espace Producteurs). كما يجب العمل على تيسير الإجراءات الإدارية و التراخيص لضمان سلاسة النفاذ إلى هذه الأسواق و تشجيع مشاركة الفلاحين فيها.

إنّ نجاح هذا النموذج ليس نظريًا بل تؤكد تجارب رائدة في دول مثل فرنسا و ألمانيا، حيث تعدّ أسواق المزارعين من ركائز التوزيع الغذائي المحلي وكذلك في المغرب حيث بدأت مبادرات مماثلة في المدن الكبرى. و بالتالي، فإنّ اعتماد هذا النموذج في تونس يُعدّ خطوة استراتيجية نحو تحقيق سيادة غذائية أرفع و تمكين اقتصادي للفلاح و تنشيط الاقتصاد المحلي شريطة توفّر الإرادة السياسيّة و التنسيق بين مختلف المتدخلين.

و في المحصّلة، تعزّز هذه المبادرات الاقتصاد المحليّ و تُساهم في بناء منظومة توزيع أكثر عدالة و استدامة و قدرة على التكيف مع التحوّلات المناخية و الاقتصادية و تضع الفلاح في صميم السياسات التنموية و الغذائية.

3- تشجيع الفلاحة التعاقدية:

الفلاحة التعاقدية هي منظومة انتاج و ترويج تقوم على اتفاقيات مسبقة بين الفلاح (المنتج) من جهة، و المشتري أو المتعامل الاقتصادي (شركات، تعاقديات، بلديات أو مؤسسات تحويل و المساحات الكبرى) من جهة أخرى، تحدّد فيها بشكل واضح شروط الانتاج و التزويد مثل نوعية المنتوجات و الكميات و الأسعار و المواصفات التقنية و آجال التسليم و أساليب الدّفع.

تهدف هذه الآلية إلى ضمان استقرار دخل الفلاحين، و خاصة صغار المنتجين، و تيسير نفاذهم إلى الأسواق و مصادر التمويل مقابل توفير منتج فلاحي منظم و ذي جودة للمشتريين وفق معايير متّفق عليها سلفا.

و تُعتبر الفلاحة التعاقدية أحد أهمّ أدوات تنظيم السوق و تحقيق الأمن الغذائيّ لما تتيحه من شفافية و تقليص للمخاطر المتعلقة بتقلّبات الأسعار و تقليص الاعتماد على الوسطاء.

و تُمكن الفلاحة التعاقدية الفلاحين من تأمين دخل ثابت و التخطيط للمستقبل و توفر لهم سهولة الوصول إلى التمويل والمدخلات الزراعية و توقّر حماية نسبية ضدّ تقلّبات الأسعار خاصة من خلال عقد مسبق مع مشترٍ موثوق.

غير أنّ الفلاحة التعاقدية تواجهها عدّة تحدّيات حيث:

- تحتاج إلى إطار قانوني واضح و مدعوم من الدولة مع حوافز مالية و تشريعية و جبائية.
- يجب ضمان وجود جهات مشترية ملتزمة (جمعيات، مؤسسات و خاصة المساحات الكبرى) لضمان تنفيذ العقد و دفع مستحقّات الفلاحين في وقتها.

4- التعاقد مع الشّركات الأهلية الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي:

في إطار توجّهات الدولة الرّامية إلى تعزيز الأمن الغذائي و استقرار الأسعار و الحدّ من الفجوات الانتاجية، يمكن أن تضطلع الشّركات الأهلية بدور محوري كشريك تنفيذي في المجال الفلاحي، و ذلك من خلال مقارنة تشاركية بين الدولة و المجتمع المحلي. و يتمثّل هذا الدور في توجيه الشّركات الأهلية الفلاحية نحو انتاج المواد الحسّاسة خلال فترات الندرة مع السعي إلى التحكّم في كلفة الانتاج و تخفيض الأسعار بالإضافة إلى دعم قطاع تربية الماشية بهدف الرّفح من مستوى الانتاج المحلي و تحقيق استقرار السوق.

و يقتضي نجاح هذا النموذج تنسيقا متكاملا بين مختلف الأطراف المعني؛ حيث تتولّى وزارة الفلاحة، عبر إدارتها الجهوية، تحديد الأولويات الفنيّة و تأمين التأطير و الدّعم اللّازمين، في حين توفّر وزارة المالية آليات تمويل ميسّرة و حوافز جبائية. أمّا وزارة التشغيل، فترتكز مهمّتها على إدماج و تشغيل حاملي الشهادات العليا و أصحاب الاختصاص، بينما تتكفّل وزارة أملاك الدولة بتمكين الشّركات من الأراضي الفلاحية ضمن عقود استغلال مشروطة مع ضمان المتابعة و المراقبة المستمرة.

و بالنّظر إلى الطابع المحليّ و الجهوي لأنشطة هذه الشّركات، فإنّه من الصّوري إرساء حوكمة جهوية فعّالة من خلال إحداث نوى تنسيقية تحت إشراف الولاة و المجالس الجهوية تضمّ ممثلين عن الإدارات الجهوية و البلديات و المجتمع المدني، و ذلك لضمان

التنسيق و التأطير و المتابعة المستمرة مع إسناد دور محوري للسلطات المحليّة من أجل مرافقة هذه الشّركات النّاشئة و تعويض نقص الخبرة لديها.

و يُقترح في هذا السّياق آليات عمل عملية تشمل إعداد دراسات جدوى جهويّة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيّات المناطق و تكوين الفلّاحين و الكفاءات الشّابة و توقيع عقود أهداف واضحة بين الدّولة و الشّركات الأهليّة لتقييم الأداء و المردوديّة إضافة إلى اعتماد مسالك توزيع قصيرة و فعّالة تضمن وصول المنتجات إلى السّوق بكفاءة و شفافيّة.

و من المنتظر أن يسهم هذا المشروع في انتظام التزويد بالمنتجات الأساسيّة و الحدّ من ارتفاع الأسعار و خلق آلاف فرص الشغل و تحسين دخل الفلّاحين و استغلال الأراضي المهملة و تعزيز السّيادة الغذائيّة و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

5- إنشاء مصانع تحويل خضر و غلال على مستوى أسواق الجملة:

في إطار تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الفلاحيّة و تقليص الفاقد الغذائي، يُقترح إنشاء وحدات لتحويل الخضر و الغلال داخل محيط أسواق الجملة باعتبارها فضاءات استراتيجيّة تتجمّع فيها كمّيات هامّة من المنتجات القابلة للتثمين. و يهدف هذا المشروع إلى استغلال الكمّيات غير المباعة أو غير القابلة للتسويق المباشر، بسبب الحجم أو الشكل، و تحويلها إلى مواد غذائية مصنّعة (على غرار العصائر، المرّي، معجون الطماطم...)، ممّا يُسهم في تقليص الفاقد الغذائي و تحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة.

كما يُمثل المشروع فرصة حقيقيّة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الفلاحيّة من خلال تحويل الغلال التي تباع بأسعار منخفضة خلال ذروة الموسم إلى منتجات مصنّعة قابلة للتسويق على مدار السّنة بأسعار مستقرّة و أكثر ربحيّة، ممّا يُساهم في تنظيم العرض و تعديل الأسعار الموسميّة. و فضلا على ذلك، يساهم المشروع في تحسين الأمن الغذائي

المحلّي عبر توفير منتجات غذائية مصنّعة محلّيًا و بأسعار مناسبة و هذا من شأنه تقليص التبعيّة لعمليّات التوريد الخارجي.

و إضافة إلى ما سبق، يحمل هذا المشروع بعدا اجتماعيًا و تنمويًا من خلال خلق مواطن شغل جديدة في قطاع الصناعات الغذائية، خاصّة لفائدة الشّباب و المرأة في محيط الأسواق، بما يُعزّز الإدماج الاقتصادي و يفعّل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على المستوى المحلّي.

و لتفعيل هذا المشروع، يمكن تعبئة مصادر تمويل متعددة، منها تمويلات عمومية و شركات مع الشركات المختصّة في تحويل المنتجات الغذائية و التعاون الدولي إضافة إلى مساهمات من الشّركات الأهليّة المتواجدة بمناطق الأسواق.

و رغم ما يحمله المشروع من آفاق واعدة، فإنّ إنجاحه يقتضي تجاوز جملة من التحدّيات أبرزها توفير التمويل اللازم و تأمين التكوين الفّي في تقنيات التحويل و ضمان النفاذ إلى قنوات التوزيع. كما تظلّ التوعية بأهمّية استهلاك المنتج المحلّي مسؤوليّة مشتركة بين مؤسّسات الدّولة و المجتمع المدني مع ضرورة توظيف المنصّات التشاركيّة و ذلك قصد ترسيخ ثقافة استهلاك مستدام و ذي بعد محلي.

6- إنشاء منصّة رقميّة للأسواق E-Marché :

في سياق تطوير سلاسل القيمة الفلاحيّة و تعزيز الابتكار في التوزيع، يُقترح إنشاء منصّة رقميّة وطنيّة للأسواق تحت اسم "E-Marché" تُوظّف التكنولوجيا الحديثة لربط الفلاح مباشرة بالمستهلك أو بتجار الجملة بطريقة منظمّة و شفّافة. و تهدف هذه المنصّة إلى تمكين المنتج الفلاحي، خاصّة الصغير و المتوسط، من عرض منتوجه إلكترونياً دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في الأسواق بما يُمكن من خلق سوق افتراضيّة خاضعة للرقابة و لضوابط تسويقيّة واضحة.

و تتمثل الفائدة الأساسية لهذه المبادرة في تقليص المسافة بين المنتج و المستهلك و تيسير عملية الترويج للمنتجات المحلية بطريقة عصريّة تضمن السّعر العادل و جودة العرض. كما تساهم في دعم التجارة المنظّمة من خلال تقليص حجم المبادلات غير الرسميّة و تعزيز الشفافيّة في عمليّات البيع و الشراء بالإضافة إلى إتاحة إمكانيّة تتبّع الطلب و الأسعار عبر قاعدة بيانات رقمية تُستثمر في التخطيط الفلاحي و الاقتصادي على المستويّين الجهوي و الوطني.

و تستند المنصّة المقترحة إلى نماذج مماثلة في قطاعات أخرى، إلا أنّها ستكون مخصّصة للخضر و الغلال و المنتوجات الفلاحيّة و يمكن تطويرها بالتعاون مع البلديّات و التعاونيّات الفلاحيّة و الهياكل المهنيّة المخصّصة على أن تشمل خصائص إضافيّة مثل خدمة التوصيل و التقييم الآني للجودة و نظام تصنيف للفلاحين و التجار.

إنّ إرساء منصّة "E-Marché" من شأنه أن يُحدث نقلة نوعيّة في منوال توزيع المنتوجات الفلاحيّة و يرسّخ ثقافة الاستهلاك الرّقمي المحلّ، مع ما يوفّره من فرص في مجال الاقتصاد الرّقمي و التشغيل و خاصّة في الوسط الرّيفي.

7- "منظومة الحمارة: واقعها و دور تنظيمها في تعزيز توزيع المنتجات

الفلاحيّة:

يُعدّ "الحمارة" أحدّ الفاعلين غير الرسميين في منظومة توزيع المنتجات الفلاحيّة في تونس. و هي ممارسة تقليديّة غزت و سيطرت على مناطق الإنتاج. و يبادر "الحمّار"، و هو في الغالب ناقل فردي يمتلك وسيلة نقل مثل شاحنة خفيفة أو عربة، بالتنقل يوميًا بين الحقول و الأسواق لاقتناء الخضر و الغلال مباشرة من الفلاحين ثمّ بيعها في أسواق الأحياء أو مباشرة لتجار التفصيل أو التوجّه بها لأسواق الجملة أين يتمّ عرضها للبيع مع اعتماد أسعار دنيا لا تقلّ عن سعر الشراء.

و تتميز هذه المنظومة بجملة من الخصائص النوعية من أبرزها:

- مرونة عالية في التوريد: إذ تتيح للفلاح تصريف منتوجه بسرعة دون الحاجة إلى التنقل إلى أسواق الجملة أو التعامل مع شبكات توزيع معقدة.
- علاقات ثقة شخصية: تقوم غالبا على علاقات مباشرة و غير رسمية بين الفلاح و"الحمار"، مما يسهل عمليات التفاوض و التعامل.
- غياب التنظيم و الرقابة فهي منظومة غير مهيكلة لا تخضع لرقابة رسمية سواء من حيث الأسعار أو شروط السلامة و النقل.
- دور ثانوي لكنّه حيوي في المناطق التي لا تغطيها شبكات التوزيع الرسمية أو التي تعاني من عزلة جغرافية إذ تُعدّ "الحمارة" أحيانا قناة التوزيع الوحيدة الممكنة.
- أثر على الأسعار: رغم مساهمتها أحيانا في تقريب المنتج من المستهلك، إلا أنّ تأثيرها على الأسعار غالبا ما يكون عكسياً نظراً لسعي "الحمارة" إلى تحقيق هامش ربح خاص، مما يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع الأسعار بدل تخفيضها.

و رغم بساطة هذه المنظومة، فإنّ استمرارها يسلط الضوء على الفجوات التي تعاني منها منظومة التوزيع الرسمية، مما يدعو إلى التفكير في آليات لإدماج هذه القنوات ضمن أطر قانونية منظمة تحفظ حقوق جميع الأطراف و تعزز شفافية السوق و سلامة المنتجات.

و في هذا السياق، يمكن أن يشكّل إسناد بطاقة مهنية لفئة "الحمارة" خطوة مهمة نحو الاعتراف الرسمي بدورهم كوسطاء يشترون المنتوجات مباشرة من الفلاحين و يتكفلون بعمليات النقل و الترويج. و تهدف هذه البطاقة إلى تأطير العلاقة التعاقدية بين المنتجين والوسطاء و تحديد الحقوق و الواجبات بشكل واضح و شفاف.

و من شأن هذا الإجراء أن يساهم في تنظيم المهنة و ضبط المتدخلين الفعليين في السوق بما يسمح بالتصريح بنشاطهم و مداخيلهم و إدماجهم ضمن المنظومتين الجبائية

والاجتماعية بما يعزز استقرارهم المهني و الاجتماعي. كما تُعدّ هذه الخطوة أداة فعّالة للقضاء التدريجي على ظاهرة الوسطاء العشوائيين الذين يربكون السوق و يساهمون في المضاربة و التلاعب بالأسعار.

و يمكن ربط البطاقة المهنية بمنظومة رقمية تُدرج فيها قاعدة بيانات وطنية للوسطاء تتضمن شروط ممارسة النشاط و آلية تقييم دوري تمكن السلطات من مراقبة مدى الالتزام بالضوابط القانونية و الأخلاقية في التعامل مع كلّ من الفلاحين و المستهلكين.

إنّ تفعيل هذا الإجراء بصفة تدريجية، مع مرافقة ميدانية عبر حملات توعية و برامج تكوين مهني، يمكن أن يعيد التوازن إلى سلسلة القيمة الفلاحية و يوفر مناخًا أكثر عدالة و شفافية لجميع المتدخلين في السوق.

كما يمكن من خلال هذا الإطار القانوني ضبط دور الحمارة بشكل وظيفي يقتصر على التزويد و النقل دون التدخل المباشر في تحديد الأسعار بما يسمح بتفعيل قاعدة العرض و الطلب بطريقة أكثر شفافية و عدالة. فبمجرد تحديد السعر المرجعي أو السعر الأدنى الذي يضمن هامش ربح معقول للفلاح، يمكن للحمّار أن يؤدّي دوره كحلقة نقل دون أن يكون فاعلا مضاربا في تسعير المنتجات.

و من شأن الاعتراف بهذه الفئة و تنظيمها قانونيًا أن يسهم كذلك في تعزيز الشفافية داخل السوق عبر تتبع حركة المنتوجات من المصدر إلى السوق النهائية و ضمان التصريح بها داخل منظومة رقمية، ممّا يمكّن من مراقبة الأسعار و كمّيات التزويد و مواطن الخلل في سلسلة القيمة.

كما يفتح هذا النظام المجال أمام البلديات و الجهات المختصة لمراقبة مهنية المتدخلين و ضمان التزامهم بشروط السلامة و النزاهة في التعامل، ممّا يقلّص من فرص

المضاربة العشوائية و"الكارتيلات" الصغيرة التي تتحكم أحيانا في الأسعار بشكل غير رسمي.

8- تعزيز دور التعاونيات و مجامع التنمية الفلاحية:

يكتسي تعزيز دور التعاونيات و مجامع التنمية الفلاحية أهمية استراتيجية و يرمي إلى تحويل هذه الهياكل من مجرد أطر تنظيمية إلى فاعل اقتصادي جماعي يؤدي أدوارا محورية في تقليص تكاليف الزراعة و تجميع الانتاج و التفاوض الجماعي و التسويق المنظم بما يمكن من تحسين شروط النفاذ إلى الأسواق و رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

و تساهم هذه الهياكل في توحيد الانتاج من حيث الكميات و الجودة بما يعزز من قدرتها على التفاوض مع كبار المشترين أو المؤسسات التحويلية بشروط أفضل و يسمح بتحقيق أسعار بيع جماعية أكثر إنصافا مقارنة بالبيع الفردي المتشتت. كما تعتبر التعاونيات رافعة أساسية لدعم الفلاح الصغير من خلال تمكينه من أدوات الترويج الجماعي و تقاسم الكلفة و الاستفادة من التكوين و التمويل و المرافقة الفنية ضمن منظومة جماعية متكاملة.

و يمكن دعم هذا التوجه من خلال تحديث الإطار القانوني المنظم للتعاونيات و تيسير النفاذ إلى التمويل إلى جانب تشجيع الشراكات بين التعاونيات و المؤسسات العمومية أو الخاصة لتطوير مشاريع تحويل و تسويق مشترك بما يرسخ نموذج الاقتصاد التضامني المستدام في المناطق الريفية.

9- إنشاء مراكز تكوين للفلاحين في التسويق و التوزيع:

في إطار دعم قدرات الفلاحين و تحسين تموقعهم في السوق، يُقترح بعث مشروع وطني لإنشاء مراكز تكوين متخصصة في مجالات التسويق و التوزيع الفلاحي يُمكن المنتجين من اكتساب مهارات عملية تمكّنهم من تسويق منتوجاتهم بشكل مباشر و فعّال سواء بصفة فردية أو ضمن التعاونيات و المجامع الفلاحية.

و يهدف هذا المشروع إلى تمكين الفلاح، خصوصًا الصغير و المتوسط، من أدوات التمكين الاقتصادي خارج المجال التقني للإنتاج من خلال التكوين في مواضيع حيوية مثل ضبط الأسعار و تقنيات التفاوض و شروط التعاقد و البيع و طرق العرض و التغليف و النفاذ إلى الأسواق المحلية و الوطنية بما يعزّز من استقلاليته و مردودية نشاطه.

تمثل هذه المراكز فضاءً للتأهيل المهني و التثقيف الاقتصادي و تسهم في كسر الحواجز المعرفية التي كثيرًا ما تحول دون استفادة الفلاح من كامل سلسلة القيمة. كما تشكل خطوة عملية نحو إعادة التوازن في العلاقة بين المنتجين و المشترين بما يعزّز من الحوكمة الاقتصادية داخل القطاع.

و من حيث التنفيذ، يمكن أن تضطلع الدولة بدور تنسيقي بالشراكة مع الهياكل المهنية كاتحاد الفلاحين إلى جانب الجمعيات النشطة في المجال الفلاحي و المؤسسات التكوينية المختصة. كما يمكن تعبئة دعم من التعاون الدولي أو الهياكل الجهوية للتنمية لضمان استدامة هذه المراكز و ملاءمة مضامينها مع خصوصيات كل جهة.

10- التكيف مع التغيرات المناخية: نحو زراعة مستدامة و متنوعة

أمام تسارع آثار التغيرات المناخية، تُطرح إشكالية التكيف الزراعي في تونس كرهان حيوي لضمان الأمن الغذائي و الاستدامة البيئية. و تتمثل إحدى أبرز استراتيجيات التكيف في اعتماد ممارسات زراعية تعتمد على "الزراعة نحو التقليل" و "التنوع البيولوجي"، أي تقليص استهلاك الموارد النادرة، خصوصاً المياه، مع دعم التنوع في المحاصيل و الأنظمة الزراعية بما يضمن مرونة الانتاج أمام التقلبات المناخية.

في هذا السياق، تُواجه مناطق مثل توزر و الجنوب الغربي عامّة تحديات حقيقية مرتبطة بندرة المياه و التملح و تمدد الصحراء مما يجعل من الضروري تبني ممارسات زراعية قليلة الاستهلاك للماء مثل:

- الزراعة المائية (Hydroponie) التي تعتمد على تربية النباتات دون تربة و بكميات ماء مضبوطة.

- الزراعة المختلطة منخفضة الاستهلاك التي توّظف التناوب بين المحاصيل والاستفادة من الظلّ و الرطوبة المتبادلة بين النباتات لتقليص التبخر.

إلى جانب الحلول التكنولوجية، تلعب المعارف التقليدية و النظم البيئية المحلية دوراً هاماً في بناء حلول تأقلم ناجعة. مثال ذلك:

- "نظام الواحة" الذي يميّز الجنوب التونسي، حيث يُعتمد على زراعة متعدّدة الطبقات (نخيل، فواكه، خضروات) تسمح بتظليل الأرض و الحد من التبخر واستغلال موارد المياه بشكل ذكي.

- كذلك، تظهر مبادرات مثل "الحديقة التجريبية" في بعض مناطق الغرب العميق كأنموذج يحتذى في دمج مبادئ الزراعة البيئية مع القيم المحلية و الموارد المتاحة لتوفير انتاج متنوع بوسائل ذات كلفة منخفضة و استدامة عالية.

هذه التجارب، سواء كانت تقليدية أو مبتكرة، تُمثل مخابر حقيقية للتأقلم مع تغيّر المناخ، و هي بحاجة إلى:

- الدعم المؤسسي و المالي لنشرها و تطويرها.
- التوثيق العلمي و نقل الخبرات نحو مناطق أخرى مهدّدة.
- تشجيع التعاونيات و المبادرات المحليّة لتركيز هذا النمط من الزراعة كجزء من منظومة الاقتصاد الأخضر الوطني.

و بالتالي، فإنّ التوجّه نحو زراعة مقتصدة و متعدّدة بيولوجيًا، لم يعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل مكونًا استراتيجيًا من مكّونات السياسات الفلاحية المستقبلية في تونس لا سيما في ظلّ الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية.

خلاصة تنفيذية

إنّ إصلاح منظومة توزيع المنتجات الفلاحية يستوجب مقاربة شاملة و متكاملة تُبنى على جملة من الركائز المترابطة التي تدعم بعضها البعض وهي كما يلي:

- إرساء أسواق مباشرة و منتظمة في مختلف الجهات تُمكن الفلاح من النفاذ المباشر إلى المستهلك و تعزّز الشفافية و تقلّص الوساطة العشوائية.
- دعم الفلاحة التعاقدية عبر سنّ حوافز و تشريعات واضحة تنظّم العلاقة بين الفلاحين و المتعاملين الاقتصاديين بما يضمن استقرار الأسعار و ديمومة الانتاج.
- التعاقد مع الشركات الأهلية الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز آليات المراقبة عبر توفير تغطية قانونية فعّالة و ردعية لمواجهة السوق الموازية التي تُضعف الاقتصاد المنظّم و تُشوّه آليات العرض و الطلب.
- دعم مشاريع التحويل المحلي من خلال توفير التمويل و بناء قدرات الفلاحين و الهياكل المنتجة بما يعزّز القيمة المضافة و يحدّ من التبذير.

• إدماج مقارنة بيئية مستدامة في الانتاج تركز على الزراعة الملائمة للمناخ والمبنية على الموارد المحلية لضمان استدامة الأنظمة الزراعية و الحد من هشاشتها.

و لا تصبح هذه المحاور فعالة و مؤثرة إلا عند اقترانها بحوكمة رشيدة و مشاركة مجتمعية نشيطة و تفاعل مؤسسي متناغم. فالتدخل الذكي و المتكامل في الأنظمة الزراعية التقليدية من شأنه إحداث تحول نوعي في الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات الريفية و تأسيس نمط تنموي عادل و مستدام.

IV- حوكمة مسالك التوزيع المنتجات الفلاحية:

نحو مقارنة شاملة و فعالة مستأنسة بالتجارب المقارنة

تعد حوكمة مسالك التوزيع الفلاحية إحدى أهم المفاتيح لضمان استقرار السوق و حماية الفلاح و المستهلك و الحد من المضاربة و الاحتكار. و يتطلب تركيز مقارنة شاملة و فعالة لحوكمة هذه المسالك فحصاً لأدوار مختلف المتدخلين و تشخيصاً للصعوبات و إيجاداً للآليات المناسبة لتركيز الحوكمة مع الاستئناس بالتجارب المقارنة.

1- تحديد الأدوار و الآليات اللازمة لتركيز الحوكمة:

1-1- تحديد الهيئات المسؤولة: تعددية المتدخلين و تحدي التنسيق

يتسم مشهد الحوكمة الحالي في تونس بتعدد الفاعلين المؤسساتيين دون وضوح كافٍ في توزيع الأدوار والمسؤوليات و هو ما يؤدي إلى هشاشة هيكلية على مستوى التحكم في السوق. و يتمثل الفاعلون المذكورون في:

أ- السلط المركزية تشمل بالأساس:

• وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري: تُعنى بالإنتاج و التأطير الفني و توجيه مسالك التجميع.

• وزارة التجارة و تنمية الصادرات: تضطلع بضبط و متابعة الأسعار و مراقبة المنافسة و تسيير الأسواق الكبرى.

• وزارة النقل: تتحمّل مسؤولية تنظيم اللوجستية و النقل البري المبرّد و غير المبرّد للمنتجات الفلاحية.

و رغم أهمية هذه الوزارات، إلا أنّ غياب جهاز تنسيقي أفقي يدير العلاقة بين السياسات القطاعية المختلفة (فلاحة، تجارة، نقل، جباية...) يخلق فجوات في التنفيذ ويضعف الاستجابة السريعة للتقلّبات السوقية أو الأزمات. كما أنّ تعدد المتدخلين يؤدي إلى تضارب أحيانا في المهام أو ازدواجية في القرارات.

ب- السلطات الجهوية و المحلية:

تمارس السلطات الجهوية، من ولايات و معتمديات و بلديات، دورًا محوريًا على المستوى الميداني يشمل:

- الإشراف على الأسواق المحلية،
- مراقبة التزويد و الأنشطة التجارية،
- تنفيذ التشريعات المنظمة للتوزيع.

إلا أنّ هذا الدور تعوقه عدّة صعوبات يبرز أهمّها في:

- ضعف التجهيزات و الموارد البشرية و التقنية و هو ما يعطل أداء هذه الهياكل ويقلّص من نجاعتها.
- الافتقار لصلاحيات تقريرية حقيقية بما يحدّ من قدرتها على التفاعل مع التغيّرات السريعة في العرض و الطلب.
- تفاوت ملحوظ في الكفاءة و الحوكمة بين الجهات مما يُعمّق الفوارق التنموية و يُنتج أسواقًا غير متوازنة.

ت- الهياكل المهنية: ممثلة أساسا في:

- الغرف المهنية لقطاع الفلاحة،
- المجامع المهنية المشتركة (GIPAS) ،

- التعاونيات،

- الجمعيات التنموية و الفلاحية.

تعد هذه الهياكل الجسر بين الدولة و الفلاحين و هي أداة لتمثيلهم و الدفاع عن مصالحهم. إلا أنّ فعالية هذه المؤسسات ما تزال مرتبطة بمدى استقلاليتها و تمويلها و قدرتها التنظيمية. و تشكو في عديد الجهات من ضعف النشاط و غياب التمثيلية الحقيقية أو غلبة البعد الشكلي.

ث- القطاع الخاص: يُعدّ فاعلا رئيسيًا في:

- تطوير منظومات التخزين و النقل،

- رقمنة المعاملات،

- الاستثمار في التوزيع العصري...

و يشهد القطاع الخاص عددا من الصعوبات تتمثل أساسا في:

- قلة الحوافز الاستثمارية في البنية التحتية اللوجستية (مراكز تجميع، نقل مبرد...)

- ضعف الثقة بين الدولة و المستثمرين بسبب غموض السياسات أو تغييرها المتكرر.

- الخوف من تغوّل الفاعلين الكبار في غياب رقابة على المنافسة، ممّا قد يكرّس

الاحتكار و يقصي الفلاح الصغير.

1-2- آليات اتخاذ القرار و التنسيق: من المركزية إلى التشاركية

لضمان نجاعة القرار و تنفيذه، تبرز الحاجة إلى اعتماد آليات تشاورية و تنسيقية منتظمة على المستوى الجهوي و المحلّ، تأخذ بعين الاعتبار تعدّد الفاعلين و تنوع الواقع الميداني. لذا، يمكن تقديم المقترحات الأساسية التالية:

• إحداث لجان جهوية دائمة تضمّ ممثلين عن السلطات و الفلاحين و التجار

والمجتمع المدني تتولّى التقدير الميداني للحاجيات و مراقبة السوق بصفة دورية.

• بعث منصات رقمية تُعنى بجمع و تحليل المعطيات حول الإنتاج و المخزون

و الأسعار و مسالك التوزيع و تمكّن من التفاعل السريع مع التغيرات.

• تصميم مخططات جهوية لتوزيع المنتجات تستند إلى بيانات علمية (عرض وطلب، مواسم الانتاج، البنية التحتية...)، توظف كأداة لتوجيه الأسواق و تنظيم التدفق.

و يُشترط لتنفيذ هذه المقترحات توفير البنية التحتية الرقمية و الكفاءات البشرية المؤهلة و التكامل بين مختلف المستويات الإدارية.

1-3- أطر التسيير و المساءلة: الشفافية في صميم الحوكمة

- لتكون الحوكمة فعّالة، يجب أن تُبنى على قواعد الإدارة الرشيدة و المساءلة و تشمل:
- اعتماد الإدارة بالأهداف (Management by Objectives)، حيث تربط المسؤوليات بأهداف كمية و نوعية مع متابعة مستمرة للأداء.
- تفعيل الرقابة الداخلية داخل المؤسسات العمومية المتدخلة في التوزيع.
- تدعيم الرقابة الخارجية عبر مؤسسات مستقلة مثل محكمة المحاسبات بما يعزز الشفافية و يحد من الفساد و المحاباة.
- و تتمثل النتيجة المنتظرة في ترشيد الموارد و تحسين الأداء العام و ضمان المساءلة على مختلف المستويات.

ث- التشريع و التنظيم: إصلاح جذري لمنظومة قانونية مشتتة

يتطلب إصلاح القطاع:

- تنقيح و توحيد النصوص القانونية المنظمة للأسواق و التوزيع و التي تتوزع اليوم على عديد المراسيم و الأوامر.
- إعداد إطار تشريعي خاص بإدماج الأسواق الموازية عبر مسار تدريجي يوفر الحوافز و الاعتراف القانوني بدل المقاربة الجزرية الأحادية حيث يجب أن يكون القانون أداة للتمكين و الهيكلة لا للعرقلة.

1-4- دعم المجالس البلدية و الحوكمة المحلية:

- لا يمكن تحقيق لا مركزية حقيقية دون:
- منح صلاحيات موسعة للبلديات في تنظيم الأسواق و الترخيص و الرقابة.

- تمكين البلديات من الموارد البشرية و التقنية و الماليّة و ربطها بمنظومات رقمية وطنية.
- إرساء مجالس استشارية محلية تمثّل كافّة الفاعلين المحليين (فلاحون، تجار، مستهلكون...) لضمان شفافية التخطيط والتقييم الدوري.
- و تمثّل البلدية ذات القدرة التقريرية و المدعومة بمنظومة معلومات ركيزة فعلية للحكومة المحلية لمسالك التوزيع.

الخلاصة و التوصيات العملية:

- لتأسيس حوكمة فعّالة في مسالك التوزيع الفلاحي، تقترح هذه المقاربة:
- تحديدا دقيقا لصلاحيات المتدخلين و تجاوز التداخل المؤسسي.
- إرساء تنسيق أفقي و عمودي منتظم بين المركز و الجهات قائم على تبادل البيانات والتفاعل الفوري.
- الرقمنة كأداة استراتيجية للقرار و المراقبة و الشفافية.
- تشريكا حقيقيا لكل الأطراف بمن فيهم الفلاح و القطاع الخاص و المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات.
- مراجعة شاملة و مرنة للإطار القانوني تواكب الواقع و تدعم الإدماج بدل الإقصاء.

2- بعض التجارب العالمية المقارنة مع الوضعية في تونس:

بالرجوع إلى بعض التجارب الدولية، و خاصة في فرنسا و المغرب، يتّضح توجّه استراتيجي متصاعد نحو اعتماد مسالك توزيع قصيرة و مندمجة (circuits courts)، تستند إلى مبادئ الشفافية و العدالة الاقتصادية و تقليص عدد الوسطاء. و يهدف هذا النموذج إلى تمكين الفلاحين، لا سيما الصغار منهم، من النفاذ المباشر إلى السوق ممّا

يسمح لهم بتحقيق قيمة مضافة أكبر لمنتجاتهم و الحدّ من التبعيّة لسلاسل التوزيع التقليدية التي غالبًا ما تستنزف جزءًا معتبرا من أرباحهم.

2-1- في فرنسا:

عرفت هذه السياسة دفعة قويّة من خلال دعم الدّولة و المجالس الجهويّة و المجتمع المدني حيث تمّ تطوير نماذج مثل:

- الأسواق المحليّة المباشرة (Marchés de producteurs) ،
- نقاط البيع بالمزرعة (Vente à la ferme) ،
- نظام "السلاسل المحليّة" (AMAP – Associations pour le Maintien d'une Agriculture Paysanne) والتي تمكّن المستهلكين من الاشتراك المباشر مع فلاّحين محليّين في اقتناء منتجات موسميّة طازجة.

كما أنّ خوصصة بعض أسواق الجملة، مثل سوق **Lyon-Corbas**، مثل تحوّل نوعيّا حيث مكّن فاعلين من القطاع الخاص من تطوير بنيات حديثة تضمن سلاسة التوزيع والشفافيّة في الأسعار، و تحسين شروط التبريد و الحفظ، ممّا رفع من تنافسيّة المنتج المحليّ في وجه المنتجات المستوردة.

2-2- في المغرب:

تبنت السلطات توجّها مرنا سمح ببيع المنتجات الفلاحية مباشرة خارج قنوات الجملة التقليدية من خلال تراخيص موجّهة، خصوصا في الأسواق القرويّة و الحضريّة، ممّا ساعد في:

- تقليص التكاليف المرتبطة بسلسلة القيمة،
- تحفيز الطلب المحليّ على المنتجات الموسميّة،

• تحسين دخل الفلاح عبر تجاوز "عنق الزجاجة" الذي يشكّله الوسطاء.

رافق هذا التوجّه تطوير منصّات رقمية تجريبية مثل "محطّتي" التي تهدف إلى رقمنة العلاقة بين الفلاح والمستهلك.

أمّا في تونس، ورغم تعدّد المبادرات من أسواق أسبوعية و محاولات بيع مباشر، إلّا أنّ هيمنة الوسطاء و ضعف التنظيم و غياب البنية التحتية الكافية حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة. لذلك، تشير الاتجاهات الحديثة إلى ضرورة اعتماد نموذج مختلط يدمج:

- مسالك البيع المباشر مثل أسواق المزارعين و البيع في المزرعة.
- فضاءات مخصّصة للمنتجين داخل أسواق الجملة.
- تنظيم الوسطاء غير الرسميين مثل "الحمّارة" عبر بطاقات مهنية رقمية تضبط دورهم في التزويد فقط و تمنع تدخلهم في تحديد الأسعار.
- بنية تحتية لوجستية داعمة (تبريد، تجميع، نقل).
- منصّة رقمية شفافة تربط المنتجين بالمستهلكين و تعرض الأسعار المرجعية والمواصفات.

و يتطلّب هذا النموذج دورا فعّالا من البلديات و المجالس الجهوية في تنظيم الأسواق المحلية و مرافقة تقنية و تشريعية للفلاحين و إرساء آليات مراقبة تضمن الالتزام بشروط السلامة و الجودة إلى جانب دعم حملات التوعية الموجهة للمستهلكين.

V- المقترحات العملية لتأهيل مسالك التوزيع

إنّ نجاح أيّ برنامج لإعادة تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و البحرية لا يقتصر على الجوانب المادية و الهيكلية فحسب، بل يتطلّب أيضا إرساء منظومة متكاملة من الإجراءات و التدخّلات غير المادية الدّاعمة.

فقد كشفت المعاينات الميدانية لواقع أداء مختلف أنماط مسالك التوزيع عن وجود اختلالات عديدة تمثّلت في تفسّي ممارسات تجارية غير فعّالة أثّرت سلّبا على أداء الأسواق بمختلف أنواعها و ساهمت في توسّع الأنشطة التجارية خارج الأطر النظامية و الرسمية.

و من بين الأسباب الجوهرية لهذا الوضع، تبرز محدودية التمكن المعرفي و المهني للمتدخّلين الاقتصاديين ضمن سلاسل القيمة بما في ذلك الوسطاء و الموزّعون بالجملة و التفصيل و ناقلو السلع. و عليه، يُعدّ تأهيل هؤلاء الفاعلين أولوية قصوى لضمان نجاح برنامج إعادة التأهيل.

و في هذا السّياق، توصي الدراسة بمراجعة شروط ممارسة هذه المهن من خلال اعتماد معايير جديدة أكثر صرامة قد تشابه إلى حدّ ما تلك المعتمدة في مهن العبور الدولي. و من شأن هذا التشديد أن يحفّز المهنيين على التمكن الجيّد من الإطار القانوني و التنظيمي المتعلّق ببيع و نقل المنتجات الفلاحية و البحرية و ضمان تطبيقه السليم. و هذا ما من شأنه أن يعيد الاعتبار للممارسات الأخلاقية الأصيلة في التجارة و التي تقوم أساسا على الشفافية و احترام القدرة الشرائية للمستهلك النهائي.

و من جانب آخر، يجب تمكين الجماعات المحلية، بصفتها أحد أهمّ الأطراف المسيّرة لمسالك التوزيع، من الدعم الفّي المنتظم، بما يعزّز من قدرتها على الانخراط الفعلي في تنفيذ أهداف البرنامج مع مراعاة تطلّعات و مصالح مختلف المتدخّلين، خاصة في ما يتعلّق بشروط السلامة الصحيّة و النظافة العامّة و حماية القدرة الشرائية للمواطن.

وفي ظل تنوع و تعدّد الحاجيات من الدعم غير المادي المرتبط بتأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و لبحرية، فإنه من الضروري اعتماد مشروع هيكل مخصّص بالكامل لتنمية الكفاءات لدى جميع الفاعلين ضمن سلاسل القيمة، بما يضمن استدامة التدخّلات و يعزّز الأداء العام للمسالك..

1- محور نمط تسيير مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و منتجات الصيد

البحري في تونس:

تشير نتائج التشخيص إلى وجود تعدّد في أنماط تسيير مختلف مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و الصيد البحري في تونس.

فبعض الأسواق تُدار من خلال لزمة تُمنح للمتصرّف حيّزا من الحرية غير خاضع للرقابة، بينما تدير بعض البلديات أسواقا بشكل مباشر لكنّها تواجه صعوبات في تحقيق مستويات تصرّف مرضية كما هو الحال في أسواق الجملة للسمك و السوق الوطني في صفاقس...

و تُدار مسالك أخرى بشكل مقبول بفضل وجود مشغّلين عموميين ذوي خبرة و كفاءة مثل الشركة التونسية لأسواق الجملة و شركة "اللحوم"، بينما تهيمن على بعض المسالك شركات خاصة كبرى تتمتع بموقع شبه احتكاري كما في مسالك توزيع اللحوم البيضاء.

تعكس هذه التعددية في طرق التسيير فوضى واضحة في مسالك التوزيع، ممّا يفتح المجال أمام ممارسات تجارية غير قانونية تستفيد منها المسالك "الدخيلة" أكثر من المسالك الرسمية.

و لمعالجة هذه النقائص، و جب إعادة تنظيم مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و البحرية لتصبح أقطابا تجارية متخصصة كلّ منها في سلسلة إنتاج محدّدة و ذلك عبر:

1-1-1 مشروع هيكل متعلق بقطب سلسلة الخضر و الغلال:

يهدف هذا المشروع إلى اعتماد نمط جديد لتسيير أسواق الجملة ذات الأهمية الوطنية يقوم على إدارتها هيكل تسييري ذو طابع تجاري عوضاً عن نظام التفويض الممنوح حالياً للمشغلين الخواص. و يُقترح عدّة خيارات من ذلك:

1-1-1-1 إحداث شركات تسيير جهوية:

- هي شركات ذات صبغة عمومية أو مختلطة بين البلديات و الدولة، تتولى تسيير الأسواق على مستوى كلّ جهة.
- تتيح هذه الصيغة تنسيقاً أفضل بين الأسواق المحلية و مراعاة خصوصيات الجهة.

1-1-1-2 إدماج الأسواق ضمن شركة SOTUMAG:

- توسيع مجال تدخل شركة "SOTUMAG" ، ذات التجربة الناجحة في تسيير سوق بئر القصعة، لتشمل أسواقاً أخرى.
- يضمن هذا النموذج توحيد المعايير و تحقيق التناسق الوطني في التسيير.

1-1-1-3 إحداث وكالات بلدية متخصصة:

- هي وكالات ذات استقلال مالي و إداري، تابعة للبلديات، تضمن استمرارية المرفق العام و احترافية التسيير.
- تخضع هذه الوكالات إلى التقييم الدوري من قبل لجان مستقلة أو الوزارة المعنية أو هيكل الرقابة و التقييم.

1-1-1-4 التسيير المباشر من قبل البلديات بكفاءات مؤهلة:

- صيغة ممكنة في حال توفر الموارد البشرية و الفنية الملائمة، مع ضرورة توفير الدعم المركزي للبلديات.

و يتطلب ذلك جملة من الإجراءات المصاحبة المتمثلة في:

- الإبقاء على حقّ البلديات في الانتفاع بعائدات الأسواق مع تحسين آليات صرفها وتوجيهها نحو الصيانة و التطوير.

• إرساء إطار قانوني واضح ينظّم الهياكل الجديدة ويحدّد معايير الشفافية والمحاسبة.

• مرافقة البلديات خلال فترة الانتقال عبر الدعم المالي والتكوين وتوفير الكفاءات.

• إحداث نظام معلومات رقمي مركزي يُمكن من متابعة سير العمل بالأسواق وتوفير معطيات آنية عن الأسعار والكميات.

و تتلخّص أبرز التوصيات في ما يلي:

أ- الإسراع بإعداد مشروع قانون أو أمر حكومي ينظّم الصبغ الجديدة للتسيير.

ب- إطلاق تجارب نموذجية في بعض الجهات لتقييم مدى فاعلية كلّ خيار.

ت- تحفيز البلديات على الانخراط في هذه الإصلاحات عبر آليات تحفيزية مالية وتقنية.

ث- ضمان مشاركة ممثلي الفلاحين والهياكل المهنية في عمليات المراقبة والتقييم.

ج- التدرّج في الانتقال من النظام الحالي نحو النظام الجديد لتفادي الفجوات في التسيير.

إنّ اعتماد نمط جديد لتسيير أسواق الجملة ذات الأهمية الوطنية يُمثّل خطوة ضرورية لتأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية في تونس و تحقيق قدر أكبر من الشفافية والتنافسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

و إنّ تفعيل أحد الخيارات المقترحة يجب أن لا يتمّ بمعزل عن رؤية وطنية شاملة لتحديث منظومة التوزيع ككلّ، بل يجب أن يتنزل ضمن استراتيجية مدمجة تضمن استدامة هذا المرفق الحيوي و تثمين دوره في التنمية الجهوية و الوطنية.

1-2- مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة اللحوم الحمراء:

يهدف هذا المشروع إلى معالجة حالة التدهور التي تعيشها سلسلة اللحوم الحمراء خصوصا في ما يتعلّق بإدارة المسالخ و أسواق الماشية.

فقد أثبتت تجربة إدارة المسالخ باعتبارها بنية تجارية أنّها غير قادرة على تحقيق مردوديّة نتيجة لعدم التناسب بين كلفة التسيير و العائدات، ممّا يحصر المقترحات في ثلاثة خيارات ممكنة:

1-2-1- السّماح للمسالخ بممارسة نشاط بيع اللّحوم الحمراء بالجملة:

- يُمنح للمسالخ دور مزدوج: الذبح و التوزيع بالجملة، ممّا يعزز مواردها الذاتية.
- تتولّى شركة "اللّحوم" تأهيل و تسيير عدد من المسالخ الجهويّة كنواة أولى لتجربة هذا النموذج.
- يساهم هذا التمثلي في ضمان جودة المنتج و التحكّم في الأسعار على مستوى الجملة.

1-2-2- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) :

- فتح باب الشراكة مع مشغلين خواص تتوفر فيهم الشّروط الفتيّة والصحيّة والماليّة لتسيير المسالخ.
- يُسمح لهؤلاء الفاعلين بفتح نقاط بيع خاصّة بهم مرتبطة مباشرة بوحدات الذبح التي يُديرونها.
- هذه الصيغة تشجع على استقطاب الاستثمار الخاص و تخفيف العبء المالي على الدولة.

1-2-3- اعتبار المسالخ نشاطا ذا بعد صحيّ أسوة بالمؤسّسات الصحيّة:

- في هذه الصيغة تُعامل المسالخ كمؤسّسات عموميّة تقدّم خدمة حيويّة ذات بعد صحيّ و اجتماعي.
- تتولّى وزارة الفلاحة الإشراف المباشر على تسييرها مع ميزانيّة خاصّة و كوادر صحيّة و بيطريّة.
- هذه المقاربة تضع السّلامة الغذائيّة في قلب السّياسات العموميّة.

و يتطلب ذلك جملة من الإجراءات المصاحبة المتمثلة في:

- وضع إطار قانوني خاص للمسالخ يحدّد وظائفها و صيغ تسييرها و شروط الترخيص و المراقبة.
- تطوير منظومة وطنية للرقابة البيطرية و البيئية مرتبطة برقمنة الإجراءات.
- إرساء نظام معلومات موحد لربط أسواق الماشية بالمسالخ و نقاط البيع.
- تكوين الموارد البشرية المختصة في تسيير هذه المنشآت و ضمان ديمومة الخدمات.

و تتلخّص أبرز التوصيات في ما يلي:

أ- اختيار نموذجين تجريبيين جهويين أو أكثر لتجريب كلّ خيار على حدة و تقييم الجدوى.

ب- تحيين النصوص القانونية المنظمة للمسالخ بما يراعي التوجّه الجديد.

ت- تهيئة عدد من المسالخ الجهوية و تجهيزها وفق المعايير الدولية لتكون صالحة للتجريب.

ث- تشريك البلديات و المجتمع المدني في المتابعة و تقييم أداء الهياكل الجديدة.

ج- التنسيق بين وزارتي الفلاحة و الصحة لضمان التغطية البيطرية و المراقبة الصحية الدائمة.

تعدّ إعادة هيكلة منظومة المسالخ و أسواق الماشية ضرورة ملحة لضمان ديمومة سلسلة اللحوم الحمراء و تحسين جودة المنتوجات و حماية صحة المستهلك. و يوفّر هذا المشروع أرضية مناسبة لإرساء منظومة متكاملة لتسيير المسالخ تستجيب للمعايير الاقتصادية و الصحية و توفّق بين أهداف النجاعة و الحوكمة و الحماية الاجتماعية.

1-3- مشروع هيكل متعلّق بقطب سلسلة اللحوم البيضاء:

تبدو هذه السلسلة منظمة بشكل جيد من قبل عدد محدود من المشغلين الخواص الذين ينتمون لمجموعات خاصة مرموقة. و تخضع أنشطتهم لرقابة الجهات العمومية

المختصة و خاصة مجلس المنافسة لضمان احترامهم لقوانين المنافسة الشريفة والشفافية. لذا، يُقترح:

1-3-1- تعزيز دور "GIPAC" (القطب الوطني للتعريف بالمنتجات الفلاحية

وترويجها) كهيكل مرجعي وطني يُعنى بتأطير و دعم:

- المؤسّسات الصغرى والمتوسطة.
- رواد الأعمال في مجال الإنتاج والتحويل والتوزيع الفلاحي.
- كما يتولّى القطب مهام:

- المرافقة الفنية والتكوينية.
- تسهيل النفاذ إلى التمويل والمعدّات.
- الترويج والمساعدة على تسويق المنتجات الجديدة.

1-3-2- إرساء بيئة تنافسية عادلة:

- ضمان تطبيق قوانين المنافسة عبر تدعيم دور مجلس المنافسة وتحديث آليات المراقبة.
- تحفيز الشركات الكبرى على إبرام شركات اندماجية مع صغار المنتجين أو المجمّعات الفلاحية.
- فتح فرص جديدة للاستثمار في مجالات مغلقة أو محدودة الولوج سابقًا.
- ويتطلّب ذلك جملة من الإجراءات المصاحبة المتمثلة في:
- إعداد منصة رقمية وطنية لتيسير الربط بين المستثمرين الجدد والمشغلين الحاليين والجهات الممولة.
- إحداث صندوق دعم مخصّص للمؤسّسات الفلاحية الناشئة في القطاعات ذات التركيز العالي.
- تعزيز التعاون بين GIPAC و وكالات النهوض بالاستثمار الفلاحي و وكالات دعم المؤسّسات الصغرى.

• تنظيم دورات تكوينية و مرافقة في مجالات التسويق و الامتثال للمعايير و نماذج التسيير الحديثة.

و تتلخص أبرز التوصيات في ما يلي:

أ- مراجعة الإطار التشريعي و الترتيبي المتعلق بالمنافسة في السلاسل الفلاحية لضمان التوازن بين الفاعلين.

ب- تمكين GIPAC من موارد بشرية و مالية كافية للاضطلاع بدوره التأطيري.

ت- تحفيز الابتكار و ريادة الأعمال الفلاحية في القطاعات التي تعرف هيمنة عالية.

ث- تشجيع الشفافية في الأسواق عبر تطوير نظم معلومات تشاركية مفتوحة.

ج- تشريك القطاع الخاص في مبادرات المسؤولية المجتمعية لدعم المنتجين الصغار و المجتمعات المحلية.

إن حسن تنظيم سلسلة توزيع المنتجات الفلاحية يجب ألا يتعارض مع مبدأ المنافسة الحرة و تكافؤ الفرص بين الفاعلين.

و يُوقّر هذا المشروع فرصة استراتيجية للنفذ إلى هذا القطاع من خلال تدعيم المؤسسات الناشئة و إرساء توازن صحي بين الكبار و الصغار في إطار منظومة مراقبة شفافة و فعالة.

كما يُشكّل تعزيز دور GIPAC ركيزة أساسية لإنجاح هذا التوجّه بما يضمن ديمومة النمو و تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في قطاع حيوي للاقتصاد الوطني.

1-4- مشروع هيكل متعلق بسلسلة الأسماك و منتجات البحر:

يهدف المشروع إلى تطهير إدارة أسواق الجملة للأسماك و التي غالبا ما تكون مقسمة بشكل غير فعال بين مصالح "APIP" و البلديات التونسية.

و بسبب الطابع الفني و الاجتماعي لأدوارهما، فإنّ هذين الطرفين لا يستطيعان استغلال الإمكانيات التجارية لمنتجات الصيد البحري في تونس و لا تلبية حاجيات المستهلكين، خاصة في المناطق الداخلية أو تلك التي أطلقت مشاريع تربية مائية في المسطحات المائية الاصطناعية.

و لمعالجة هذا الوضع، يُقترح:

1-4-1- إحداث شركة وطنية أو شركات جهوية:

- إنشاء شركة وطنية أو شركات جهوية متخصصة في التسيير التجاري لأسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية. و تتمثل مهام هذه الشركات في:
 - تسيير الأسواق بصفة مباشرة وفق معايير الشفافية و النّجاعة.
 - تطوير شبكات توزيع حديثة تستهدف الأسواق المحليّة و الجهويّة.
 - ربط مناطق الانتاج بالمناطق الداخليّة و الأسواق الجديدة (جهات غير ساحليّة، مشاريع تربية مائيّة داخليّة).

1-4-2- تأطير الأسواق ومراقبة الجودة:

- تطوير البنية التحتية للأسواق بما يضمن احترام شروط السلامة و التبريد و ظروف الترويج.
- تقنين المعاملات و تحسين مداخل الدولة و البلديات من خلال دمج الأنشطة الموازية في السوق الرسميّة.

1-4-3- استعادة الثقة بين المنتج والمستهلك:

من خلال تحسين جودة العرض و ضمان الشفافية في التسعير و توفير المنتج بأسعار معقولة خاصّة في المناطق الأقل تغطية.

و يتطلّب ذلك جملة من الإجراءات المصاحبة المتمثلة في:

- إعداد نصّ قانوني أو أمر حكومي يؤطّر إحداث الشركات الجديدة و مهامّها وصلاحيّاتها.
- مراجعة اختصاصات "APIP" و البلديات في هذا المجال لتفادي التداخل و تحديد أدوار الدعم و الرّقابة.
- وضع مخطّط جهوي لتوزيع منتجات الصّيد البحري يراعي التوازن المجالي والعدالة في النفاذ.

• رقمنة المعاملات التجارية داخل الأسواق لتعزيز الشفافية و ربط المتدخلين ضمن منظومة معلومات وطنية.

و تتلخص أبرز التوصيات في ما يلي:

أ- توحيد الإشراف المؤسّساتي على قطاع توزيع منتجات الصيد البحري من خلال إنشاء شركة أو شركات متخصصة.

ب- تأهيل الأسواق الحالية وفق معايير فنية و تجارية موحّدة.

ت- ضمان اللامركزية في إحداث نقاط توزيع تابعة للشركات الجديدة في ولايات الداخل.

ث- دمج الاقتصاد الموازي ضمن السوق الرسمية عبر تحفيز الفاعلين على الانخراط في المنظومة الجديدة.

ج- تشريك الصيادين و المربيين و المجتمع المدني في تقييم أداء الشركات الجديدة ومتابعة تطورها.

إنّ إصلاح منظومة تسيير و توزيع منتجات الصيد البحري يمثل أولوية وطنية لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي و حماية حقوق المستهلك و تعزيز العدالة المجالية. ويُعدّ إنشاء شركات وطنية أو جهوية متخصصة في تسيير أسواق الجملة خطوة استراتيجية لإعادة تنظيم هذا المجال و إنهاء الفوضى المؤسّساتية و التجارية بما يضمن تطوير سلاسل القيمة و تحقيق مردودية اقتصادية و اجتماعية حقيقية.

2- محور تمويل برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية و الصيد

البحري في تونس:

يُشكل التحدي الرئيسي لهذا المشروع الهيكلي ضرورة إرساء آلية تمويل مستدامة تضمن توفير موارد مالية منتظمة تُمكن الوحدة العامة لتسيير البرنامج (UGPO) بصيغتها الحالية

أو ضمن أيّ إطار مؤسّساتي مستقبلي من تنفيذ مختلف تدخّلاتها بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية المسندة إليها.

و في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ المكوّن الأساسي للبرنامج قد تمّ تمويله في المرحلة الأولى من خلال قرض خارجي، وهو ما يُعد خياراً غير مستدام لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الطابع الحيوي و الديناميكي لمسالك توزيع المنتجات الفلاحية و البحرية التي تُعدّ فضاءات تجارية تشهد معاملات مكثّفة و متواصلة على مدار السنّة، ممّا يجعلها عرضة للتآكل و تستلزم صيانتها بشكل دوري و منتظم.

علاوة على ذلك، فإنّ تحديث منظومة المعاملات التجارية المعتمدة داخل هذه الفضاءات و ملائمتها مع المعايير الحديثة في مجالات النظافة و السلامة الصحية و الحوكمة الرشيدة تقتضي إنجاز تدخّلات متواصلة في مجالات الرقابة و التكوين و المرافقة الفنية، و هي مجالات تتطلّب موارد ماليّة هامة لضمان نجاعتها و استمراريتها.

و بناءً عليه، فإنّ هذا المشروع الهيكلّي يهدف إلى وضع أسس تمويل مستدام لبرنامج التأهيل بما يتيح تعزيز استقلالية الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج و ضمان استمرارية أدائها في تحقيق الأهداف المرجوة مع العمل على تجاوز النقائص التي أفرزتها آليّة التمويل المعتمدة خلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج.

و على هذا الأساس يجب أن يتضمّن هذا المشروع الهيكلّي مكونات أساسية من أهمّها:

أ- إحداه صندوق خزينة:

- يُخصّص هذا الصندوق حصرياً لتمويل أنشطة التأهيل و التسيير المرتبطة بمسالك التوزيع.

- يعتمد على مساهمات مالية سنوية تُحتسب بنسب ثابتة أو متدرّجة حسب حجم

نشاط كلّ فاعل في مسالك التوزيع.

- الفاعلون المعنيون بالمساهمة:

- المشغلون الخواص المرخص لهم.

- شركات تسيير الأسواق.

- الوكالات البلدية المكلفة بتسيير الفضاءات التجارية.
- لا يتم احتساب المعلوم على أساس قيمة المنتجات المتداولة تفادياً لتأثيره على الأسعار.

- يتم تحديد معلوم سنوي قار يحترم مبدأ العدالة الجبائية و يُعاد تقييمه دورياً حسب تطوّر النشاط.

ب- تخصيص خط تمويل قار في الميزانية العمومية:

- يُدرج ضمن الميزانية السنوية لوزارة الفلاحة أو الهيكل الإشرافي الجديد.
- يُستخدم لتمويل:

- مصاريف تسيير الوحدة العامة (UGPO)
- أنشطة الرقابة الميدانية.
- عمليات المرافقة الفنية و التكوين.

- يُمكن هذا الخط من ضمان الاستمرارية الإدارية و المؤسسية للبرنامج.

و تتمثل المردودية المنتظرة من آلية التمويل المستدام في:

- تحقيق استقلالية هيكل التنفيذ عن التمويلات الخارجية الظرفية.
- ديمومة عمليات الصيانة و التطوير في الأسواق و فضاءات التوزيع.
- تحسين جودة الخدمات داخل المسالك، ممّا ينعكس إيجابياً على العرض الموجّه للمواطن.

- تحفيز المشغلين على احترام معايير الحوكمة و النظافة و السلامة مقابل خدمات مؤطره و مدعومة.

- تحسين القدرة التفاوضية للدولة مع الشركاء الماليين الدوليين باعتبار وجود مساهمة وطنية مستقرة.

و تتلخص أبرز التوصيات في ما يلي:

- أ- الإسراع في صياغة الإطار القانوني لإنشاء صندوق الخزينة بما يضمن شفافيته وتوجيهه الحصري للبرنامج.

ب- ضبط مقاييس واضحة لحساب المساهمات السنوية، مع مراعاة خصوصيات كل صنف من المشغلين.

ت- تحديد الهيكل المالي و الإداري المكلف بتسيير الصندوق، وفق قواعد الحوكمة والرقابة الماليّة.

ث- إدراج خطّ التمويل القار ضمن ميزانيّة الدولة بداية من السنّة الماليّة القادمة وتحديد سقف سنوي تصاعدي حسب تطوّر البرنامج.

ج- ربط تمويل البرنامج بمنظومة تقييم دوريّة تضمن التعديل المستمر و تحقيق الأهداف المرسومة.

يُشكل إرساء آليّة تمويل مستدامة أحد الشروط الجوهرية لنجاح و تأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحيّة و الصيد البحري في تونس.

و من خلال الجمع بين التمويل الذاتي عبر صندوق خزينة و الدّعم العمومي القار عبر الميزانيّة العموميّة، يُمكن ضمان نجاعة تنفيذ البرنامج و استمراريته، بما يعزّز السّيادة الغذائيّة و يطوّر الاقتصاد الفلاحي و البحري و يحسّن ظروف العيش و العمل داخل هذه المنظومات الحيويّة.

VI- برنامج تنفيذ برنامج التأهيل

1- المرحلة الأولى: التأسيس و الإعداد (2026)

المدة: سنة واحدة

الهدف: وضع الأسس القانونية و المؤسسية و التخطيطية لإطلاق الإصلاح.

الإجراءات الرئيسية:

- إعداد و صياغة الأطر القانونية (قوانين، أوامر حكومية، نصوص ترتيبية).
- اختيار الجهات أو السلاسل الفلاحية النموذجية لإطلاق التجارب.
- بعث لجان قيادة وطنية و جهوية تضمّ مختلف المتدخلين.
- تعبئة التمويلات العمومية و الدولية و دعم الشراكات.
- إعداد مخططات العمل الجهوية الخاصة بكل سلسلة (خضر و غلال، لحوم، أسماك...).
- إطلاق حملات توعية و تواصل تستهدف الفلاحين و الوسطاء و المستهلكين.
- وضع الأسس التقنية لإحداث المنصات الرقمية و النظم المعلوماتية.

2- المرحلة الثانية: التجريب و التقييم (2027 – 2028)

المدة: سنتان.

الهدف: اختبار النماذج الجديدة و تقييم فعاليتها في الميدان.

الإجراءات الرئيسية:

- بعث شركات تسيير جهوية أو وكالات محلية و تجهيزها بالموارد البشرية واللوجستية.
- إطلاق مشاريع نموذجية لتسيير أسواق الجملة و المسالخ و توزيع منتجات البحر في عدد محدود من الجهات.

- تطوير و تجهيز البنية التحتية (أسواق، مسالخ، وحدات تبريد، نقاط بيع...).
- تشغيل المنصّات الرقمية التجريبية لمتابعة الأسعار و الربط بين الفاعلين.
- تقييم أداء التجارب عبر مؤشرات واضحة (النجاعة، الشفافية، المردودية، رضا الفلاحين...).
- إدخال التحسينات و التعديلات التشريعية و التنظيمية بناءً على نتائج التجربة.

3- المرحلة الثالثة: التعميم و الاستدامة (2029 – 2030)

المدة: سنتان.

الهدف: تعميم الإصلاحات الناجحة و تثبيت المنظومة الجديدة على المستوى الوطني.

الإجراءات الرئيسية:

- تعميم النموذج الأنسب على كافة الجهات و القطاعات الفلاحية.
- دعم استدامة هياكل التسيير الجديدة عبر التمويل و التكوين و التقييم المستمر.
- تركيز المنظومة الوطنية للمعلومات حول الأسواق و الأسعار و ربطها بكافة الهياكل.
- مأسسة آليات الرقابة الصحية و البيطرية و السلامة الغذائية.
- تشجيع الشراكات بين القطاع العام و الخاص (PPP) في كافة حلقات سلسلة القيمة.
- مراجعة السياسات العمومية المتعلقة بالتوزيع الفلاحي لتتماشى مع النظام الجديد.

SMART VII - برنامج التوصيات وفق منهجية SMART

المحور	التوصية	محددة	قابلة للقياس	قابلة للتحقيق	واقعية	محددة	الجهة المعنية
الإطار القانوني و المؤسساتاتي	إعداد أمر حكومي ينظم الصيغ الجديدة لتسيير الأسواق والمسالك	صياغة نص قانوني واضح	مصادقة رسمية عليه	ممكن بتنسيق بين الوزارات المعنية	ضروري لتنفيذ الإصلاح	نهاية سنة 2026	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
الحوكمة والتسيير	إطلاق شركتين جهويتين كنموذج لتسيير أسواق الجملة	شركتان نموذجيتان في ولايتين	عدد الشركات المنشأة فعلياً	ممكن ضمن مشاريع تجريبية	يتماشى مع أهداف التعميم	مؤق 2027	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
البنية التحتية	تأهيل 5 أسواق جملة ومسلخين وفق المعايير الصحية واللوجستية	عدد المواقع المؤهلة	تقرير فني و معايير جودة	ممكن عبر التمويل والشراكة	يضمن شروط السلامة و جودة الخدمات	مؤق 2028	وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة الداخلية و وزارة المالية
الرقمنة والشفافية	إطلاق منصة رقمية وطنية للأسعار و الربط بين الفاعلين	منصة رقمية موحدة	عدد الفاعلين المنخرطين	ممكن عبر شراكة مع القطاع الخاص	ضروري لتعزيز الشفافية	تجريبياً في 2027، وطنياً في 2029	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
التمويل والدعم	إحداث صندوق دعم لرواد الأعمال الفلاحيين في سلسلة التوزيع	صندوق وطني مخصص	حجم التمويل وعدد المنتفعين	ممكن بشراكة مع المؤسسات المالية	يستجيب لحاجة الابتكار والاندماج	مؤق 2026 للتفعيل	وزارة المالية
التكوين والمرافقة	تنظيم 10 دورات تكوينية سنوية للفلاحين و الوسطاء والبلديات	عدد الدورات والمستفيدين	تقييم مدى رضا المشاركين	ممكن بتعاون مع مراكز التكوين	يعزز المهارات والمهنية	من 2026 إلى 2030	وزارة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري بالاشتراك مع المنظمات المهنية
إشراك الفاعلين	إرساء لجان جهوية دائمة للمراقبة تضم ممثلين عن الفلاحين والمجتمع المدني	لجان ب 6 جهات على الأقل	تقارير دورية لمتابعة الأداء	ممكن إدارياً و اجتماعياً	يعزز الرقابة والمصدقية	مؤق 2027	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري بالاشتراك مع المنظمات المهنية
تعزيز المنافسة	مراجعة الإطار الترتيبي للمنافسة في السلاسل الفلاحية	مراجعة النصوص القانونية	المصادقة على النصوص المحيطة	ممكن ضمن عمل مجلس المنافسة	يضمن تكافؤ الفرص في السوق	مؤق 2028	وزارة الفلاحة و وزارة التجارة بالاشتراك مع المنظمات المهنية

خاتمة

تواجه منظومة توزيع المنتجات الفلاحية في تونس جملة من التحديات المترابطة التي كشفت عن محدودية النموذج الحالي في الاستجابة لتحوّلات القطاع و تطلّعات مختلف الفاعلين. فالمنظومة القائمة تتسم بالتعقيد و بتعدد المتدخّلين و غياب التنسيق في ما بينهم، ممّا أدّى إلى تضخّم حلقات الوساطة و ارتفاع تكاليف التوزيع و اختلال العلاقة المباشرة بين المنتج و المستهلك. و قد أفضى هذا الوضع بشكل مباشر إلى تراجع مداخيل الفلاح و ضعف قدرته التنافسية مقابل ارتفاع مستمرّ في أسعار البيع للمستهلك، ممّا فاقم من الفجوة بين مناطق الانتاج و مناطق الاستهلاك و أضعف التوازنات الاقتصادية داخل السوق الوطنية.

و من جهة أخرى، أدّى غياب الشفافية و الرقابة الفعّالة إلى انتشار السوق الموازية التي أصبحت تمثل مسارا غير رسمي لكنّه مؤثّر يضعف الاقتصاد المنظم و يشوّه آليات السوق. كما أنّ غياب البنية التحتية الملائمة، سواء على مستوى فضاءات البيع و النّقل والتخزين أو التصرف في الفوائض، يتسبّب في ضياع جزء هام من المنتج و يحدّ من نجاعة منظومة التوزيع.

و لم يعد من الممكن الاستمرار في هذا المسار دون تدخّل هيكلي شامل، يقوم على رؤية وطنية واضحة و مندمجة ترتكز على جملة من المحاور الأساسية أوّلها إعادة تنظيم أسواق الجملة و النقاط التجارية بطريقة عقلانية و لامركزية تضمن العدالة المجالية و تقلّص من كلفة التوزيع. كما تمثّل الرقمنة ركيزة ضرورية لتتبع المنتجات و ضبط الأسعار و تحقيق الشفافية إلى جانب دعم الفلاحة التعاقدية و ربط الانتاج بالطلب الحقيقي للسوق.

وإضافة لذلك، يُعدّ إدماج التحويل المحلّي و تثمين المنتجات في مناطق الانتاج أحد مفاتيح تحسين القيمة المضافة و تقليص التبذير و دفع الاقتصاد المحلّي. وفي هذا السّياق، تصبح الحوكمة عنصرا حاسما من خلال إعادة توزيع الأدوار بين الدّولة والبلديّات و الهياكل المهنيّة و تعزيز المشاركة المجتمعية في المتابعة و التقييم.

أمّا على المستوى المالي، فإنّ ضمان استمرارية الإصلاح يتطلّب إرساء آليّة تمويل مرنة ومستدامة تمزج بين الموارد العموميّة و المساهمات الذاتية للمتدخلين ضمن إطار قانوني شفاف و خاضع للرقابة و المساءلة.

إن هذا التمشي الشامل لا يعدّ مجرد إصلاح قطاعي بل يمثل خيارا استراتيجيا لإعادة التوازن إلى المنظومة الاقتصادية الفلاحيّة، و دعامة أساسيّة للسيادة الغذائيّة و محرّكا لتنمية محلّية عادلة و مستدامة تنصف الفلّاح و توقّر منتجا ذا جودة للمستهلك و تعيد الثّقة إلى السّوق الوطنيّة.

I A C E

IACE FOR A BETTER THINKING ...